الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/20/KAZ/1

الجمعية العامة

Distr.: General
16 September 2014
Arabic
Original: Russian

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة العشرون
٢٧ تشرين الأول/أكتوبر – ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق القـــرار ٢١/١٦ لحقوق الإنسان*

كازاخستان

* ترد هذه الوثيقة في الشكل الذي استلمت به ولا يعكس محتواها أي موقف كان للأمانـــة العامـــة للأمـــم المتحدة.

(A) GE.14-16236 250914 091014

1416236

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية

١- يغطي هذا التقرير الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

٢- ويبرز التقرير نتائج تنفيذ التوصيات المتعلقة باستنتاجات التقرير الوطني لجمهورية كازاخستان في إطار الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٠.

٣- واستخدمت في التحليلات وثائق رسمية من أجهزة الدولة وبيانات إحصائية ومقالات وتقارير، وغير ذلك من المواد المستمدة من مصادر رسمية، علاوة على مواقع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على الإنترنت.

٤- وتضمن عملية التحضير للاستعراض دورات تدريبية وسلسلة من حلقات التشاور، شارك فيها مسؤولون حكوميون وممثلون لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وعن منظمات غير حكومية وخبراء أجانب.

٥- وروعيت في إعداد هذا التقرير واقعة أن جمهورية كازاخستان امتنعت عن تنفيذ التوصيات ٩٧-١ و٩٧-٢ و٩٧-٣ و٩٧-٤ و٩٧-١٠ و٩٧-١٢.

ثانياً- لمحة عامة عن الترتيبات المؤسسية، وتطبيق مبادئ باريس في التشريعات الوطنية لجمهورية كازاخستان

التوصيات ٩٥-٥ و٩٥-٦ و٩٥-١٥ و٩٥-٢٠ و٩٥-٢٣ و٩٥-٢٥ و٩٥-٣٣

٦- في عام ٢٠١٢، صنِّف ديوان مفوض حقوق الإنسان في المركز "باء" (امتثال غير مكتمل) لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتتسق أنشطة ديوان مفوض حقوق الإنسان بشكل كامل مع مجموعة مبادئ باريس. ويذكر على وجه الخصوص أن مفوض حقوق الإنسان:

(أ) يخضع تعيينه لموافقة رئيس الجمهورية بالتشاور مع مجلسي البرلمان. وتدرج في الوثيقة التوجيهية المتعلقة بالتعيين قائمة بالأسباب التي تؤدي إلى إعفاء المفوض من منصبه؛

(ب) يملك صلاحية أن يطلب إلى المسؤولين تقديم أية معلومات تتعلق بحقوق الإنسان وحرياته، وأن يزور الهيئات المختصة، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص، بغرض متابعة عمليات الرصد؛ وصلاحية مخاطبة رئيس الجمهورية والبرلمان ومجلس الوزراء، في الحالات ذات التأثير الكبير على الحياة العامة؛

(ج) يجوز له استلام المعاملات من جميع الوحدات في إقليم البلد والنظر فيها، بطرائق تشمل الوسائل الإلكترونية المتاحة له. وتجري حالياً دراسة مسألة إنشاء مكاتب إقليمية لديوان مفوض حقوق الإنسان؛

(د) يقدم التوصيات إلى أجهزة السلطات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تنعكس في التقرير السنوي الذي يرفع إلى رئيس الجمهورية عن أنشطة ديوان مفوض حقوق الإنسان، جميع الطلبات التي تقدم إلى المفوض والتوصيات التي يصدرها، مما يتيح إمكانية الرقابة على تنفيذها؛

(هـ) يتعاون بفعالية مع منظمات المجتمع المدني، ومع المنظمات الدولية كذلك، بشان طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(و) يباشر مهام عمله بصورة علنية وتنشر بياناتها على نطاق واسع في وسائط الإعلام الجماهيري وعلى الموقع الشبكي الرسمي للديوان (www.ombudsman.kz)؛

(ز) يشارك في إعداد ومناقشة مشروعات القوانين المعيارية المتصلة بحقوق الإنسان على مستوى الهيئات البرلمانية المعنية بالصياغة والاعتماد؛

(ح) ينظر أيضاً في الشكاوى الفردية؛

(ط) تبدأ عنده إجراءات النظر في انتهاكات حقوق الإنسان؛

(ي) لا يخضع في عمله لأية سلطات تشريعية أو قضائية أو تنفيذية، ولا يتبع ديوانه إلى أي من هيئاتها أو يدخل في تشكيل هياكلها؛

(ك) ينشر تقريره السنوي في هيئة وثيقة مطبوعة وتتاح أيضاً للجميع حرية الحصول علية من الموقع الشبكي.

٧- ويولي مفوض حقوق الإنسان اهتماماً كبيراً للتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وقد أرسى أسس تعاون راسخة مع مكتب كازاخستان الدولي المعني بحقوق الإنسان وسيادة القانون وتحالف المنظمات غير الحكومية لمناهضة التعذيب في كازاخستان، ومجلس التنسيق التابع للجنة الرقابة العامة.

٨- وقام مفوض حقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١١ من خطة عمل حكومة جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، المتعلقة بتنفيذ توصيات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في البلد، والتي وافقت عليها حكومة جمهورية كازاخستان بموجب مرسومها رقم ١١٦٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بالاشتراك مع وزارتي الخارجية والعدل، ومكتب المدعي العام، بإعداد مقترحات موجهة إلى مكتب رئيس جمهورية كازاخستان، بشان تنفيذ توصيات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتعلقة بتحقيق اتساق مركز أمين المظالم في كازاخستان مع مبادئ باريس.

٩- ولوحظ في عام ٢٠١٣، اتجاه إلى توسيع نطاق صلاحيات مفوض حقوق الإنسان. وينص القانون الجنائي وغيره من القوانين الأخرى لجمهورية كازاخستان، على منح مفوض حقوق الإنسان سلطة المنسق في إطار النظام الوطني للآليات الوقائية المعنية بكفالة حماية حقوق الإنسان ومنع التعذيب في المرافق الإصلاحية وغيرها من مرافق الاحتجاز الأخرى ذات الحراسة المشددة.

١٠- وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، كانت توصيات الخطة الوطنية لحقوق الإنسان قد نفذت عملياً بنسبة ٨٠ في المائة. ولا تزال التوصيات المتبقية في طور التنفيذ.

١١- وأنشئ مجلس لتنسيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية تابع لحكومة جمهورية كازاخستان. وتعمل مجالس للتعاون مع المنظمات غير الحكومية في إطار الوزارات المعنية بالشؤون الاجتماعية وهيئات الإدارة المحلية على جميع المستويات. ويصل مجموع عدد الهيئات الاستشارية إلى ٣٠٠ هيئة تقريباً.

ثالثاً- التعاون الدولي

التوصيات ٩٥-٨ و٩٥-٩٧ و٩٥-٩٨ و٩٥-٩٩ و٩٧-٦

١٢- وتحرص جمهورية كازاخستان على التعاون بشكل منتظم مع رابطات ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية في سلوفينيا، والنرويج، وأوكرانيا، وقطر، وفنلندا، وسويسرا، وألمانيا، وقرغيزستان، والاتحاد الروسي، وطاجيكستان، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى متعددة.

١٣- وهناك تعاون نشط مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها الإقليمي لوسط آسيا، ومكتب الأمم المتحدة في الأستانة، واليونيسيف، ووكالات أخرى للأمم المتحدة، ومع مركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الأستانة ومكتب مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيره من مؤسسات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للمنظمة، ومع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة بيت الحرية، ولجنة هلسنكي النرويجية، ومركز السلام وحقوق الإنسان في أوسلو.

١٤- وزار كازاخستان حتى الآن، ثمانية من المقررين الخاصين للأمم المتحدة: المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، ل. ديسبوي (٢٠٠٤)، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والإرهاب، م. شينين (٢٠٠٦)، والمقرر الخاص المعني بقضايا التعذيب، م. نوفاك (٢٠٠٩)، والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، غ. ماكدوغال (٢٠٠٩)، والمقرر الخاص

المعني بتوفير السكن الملائم، ب. رولنيك (٢٠١٠)، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، ك. سينغ (٢٠١١)، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه، غ. شاهينيان (مرتين في عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٤.)، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هـ. بيليفيلدت (٢٠١٤).

١٥- ومن المقرر أن يشهد عام ٢٠١٤ زيارات لاثنين من المكلفين بولايات: المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الاجتماع والانضمام إلى الجمعيات لأغراض سلمية، والمقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً.

رابعاً- الجوانب التنظيمية والمؤسسية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

الحق في الحياة

التوصيات ٩٥-٤١ و٩٧-١٥ و٩٧-١٦ و٩٧-١٧ و٩٧-١٨

١٦- تنفذ كازاخستان حظراً طوعياً لعقوبة الإعدام.

١٧- ولم تنضم جمهورية كازاخستان بعد إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام. ومع ذلك، يتضمن مفهوم السياسة القانونية لجمهورية كازاخستان للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ نهجاً محدداً لتضييق نطاق استخدام عقوبة الإعدام بشكل تدريجي.

الحماية من التعذيب

التوصيات ٩٥-٤٢ و٩٥-٤٥ و٩٥-٤٨ و٩٥-٦٤ و٩٥-٦٦ و٩٥-٦٧ و٩٥-٦٨ و٩٥-١٠٢

١٨- يتواصل العمل من أجل الحد من الأفعال الإجرامية المتصلة بالتعذيب. ونظرت المحاكم خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في ٣٨ دعوى لمحاكمة ٦٧ شخصاً في قضايا جنائية متعلقة بالتعذيب.

١٩- ولأغراض ضمان فعالية مكافحة انتهاكات الحقوق الدستورية للمواطنين، يعمل مكتب المدعي العام على تنفيذ مشروع في مجال العدالة الجنائية، تحت مسمى "وجود ممثل ادعاء مناوب في صفوف الشرطة - ضمان لحقوق المواطنين".

٢٠- وتضم صفوف النيابة العامة مدعين خاصين. وتنظِّم السلطات المفوضة لهم أوامر متنوعة صادرة عن مكتب المدعي العام لجمهورية كازاخستان (الأمر رقم ٧ للمدعي العام لجمهورية كازاخستان المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، بشأن "اعتماد التعليمات المتعلقة بفحص الادعاءات المتعلقة بأعمال التعذيب وغيره من الأفعال غير القانونية المتصلة بإساءة معاملة الأطراف في الدعاوى الجنائية والأشخاص المحتجزين في مرافق ذات طابع خاص، والوقاية من تلك الأفعال". وينص مرسوم المدعي العام المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ على أن يقتصر التحقيق في الدعاوى الجنائية المتعلقة بحالات التعذيب بشكل حصري على المدعين الخاصين.

٢١- وينص المرسوم رقم ٤٣٠ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الصادر عن مجلس وزراء جمهورية كازاخستان، على وجوب إجراء فحص طبي مستقل من قبل خبراء مختصين تابعين لمركز الطب الشرعي في المنطقة المعنية، إذا اكتشف حدوث أذي بدني أو إذا طلب ذلك السجناء المدانون والأشخاص المحتجزون من قبل العاملين في هيئات إنفاذ القانون رهن التحقيق.

٢٢- وشهدت الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ تعاون ممثلي الادعاء المحليين مع المنظمات غير الحكومية في اتخاذ تدابير للوقاية من الجرائم المتصلة باستخدام أساليب التعذيب من قبل العاملين في أجهزة الدولة وفي المؤسسات التي يحتجز فيها المواطنون المعتقلون أو المحكومون. ونظمت بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية دورة تدريبية شاملة للتثقيف في مجال المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان لأفراد القوات النظامية المكلفين بإنفاذ القانون، بجانب إجراء تدريبات عملية وعقد حلقات دراسية واجتماعات موائد مستديرة بشأن الموضوع نفسه.

٢٣- وشهد عام ٢٠١١ قيام المسؤولين في هيئات الشؤون الداخلية، بالتعاون مع ممثلين لمؤسسة "ميثاق حقوق الإنسان" العامة، بتنفيذ عمليات تفتيش على ٢٨٠ مرفقاً من مرافق الشؤون الداخلية، شملت تفتيش ١٣٤ مؤسسة ذات طابع خاص، بغرض الوقاية من الجرائم المتصلة بالتعذيب.

٢٤- ونظمت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، في أكاديمية اللجنة المعنية بنظام المؤسسات الإصلاحية، دورات تدريبية بشأن موضوع حماية حقوق الإنسان، بهدف ترقية مهارات ١ ٥٨٠ فرداً من موظفي النظام الإصلاحي.

٢٥- وتبادل مفوض حقوق الإنسان في جمهورية كازاخستان الخبرات مع أمين المظالم في سلوفينيا، الذي يعمل أيضاً منسقاً لآلية الوقائية الوطنية في بلده.

٢٦- وفي عام ٢٠١١، أدخلت على القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان تعديلات نتج عنها انتقال التعذيب من فئة الجرائم ضد العدالة إلى فئة الجرائم ضد الحقوق والحريات الدستورية، وتوسيع نطاق الجانب الموضوعي للجريمة ودائرة مرتكبيها. واتخذت عدة تدابير عملية مبتكرة بهدف منع التعذيب ومكافحته. وأدخلت على المادة ١٩٢ من قانون

الإجراءات الجنائية تعديلات تنص على اختصاص تحقيق بديل، أي أنه في حالة ارتكاب جريمة التعذيب من قبل أفراد هيئات إنفاذ القانون تتولى التحقيق الشرطة المالية، والعكس صحيح. ألحقت بالفقرة ١ من المادة ٥٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية إضافة تنص على عدم تسليم الشخص المطلوب إلى دولة أجنبية إذا كان هناك سبب للاعتقاد بأنه قد يتعرض لخطر التعذيب في تلك الدولة.

٢٧- واعتمد في عام ٢٠١٣ قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان، بشأن المسائل المتعلقة بإنشاء آلية وقائية وطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لكرامة الإنسان". وجُسِّد القانون المتعلق بالآلية الوقائية فيما يلي: '١' الإجراءات الجنائية؛ '٢' النظام الإصلاحي؛ '٣' نظام الرعاية الصحية؛ '٤' نظام ترشيد سلوك القاصرين وتعليمهم؛ '٥' نظام عزل الأشخاص بشكل مؤقت عن المجتمع.

٢٨- وأدخلت تعديلات على قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بالمخالفات الإدارية، تنص على نشوء المسؤولية عن إعاقة العمل المشروع للأطراف في الآلية الوقائية.

٢٩- وتنص الطبعة الجديدة من القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان على تشديد المسؤولية الجنائية عن أعمال التعذيب التي تسبب أضراراً بدنية جسيمة أو تؤدي إلى وفاة الضحية، وعلى زيادة مدة عقوبة السجن لتصل إلى ١٢ سنة.

٣٠- وألحقت الجريمة المذكورة، بموجب قانون كازاخستان الجنائي نفسه، بفئة الأفعال التي لا تخضع لأحكام فترة التقادم، واستبعدت كذلك إمكانية منح العفو.

الحماية من العنف وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لكرامة الإنسان

التوصيات ٩٥-١٠ و٩٥-١٤ و٩٥-٣٧ و٩٥-٤٦ و٩٥-٦٣

٣١- وتطبق في جمهورية كازاخستان على أساس دائم مجموعة من التدابير ذات الطابع الوقائي والحظري بغرض توفير الحماية من العنف لفئات معينة من السكان.

٣٢- وتضطلع دوائر الشؤون الداخلية المعنية بحماية المرأة من العنف بتنفيذ تدابير عملية لمنع العنف المترلي والوقاية منه وتنفيذ سياسات البلد الجنسانية. ويبلغ مجموع العاملين في تلك الدوائر حالياً ١٣٣ فرداً من الشرطة.

٣٣- وشهدت الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، إصدار ٩٣ ألف أمر بتوفير الحماية، في إطار تنفيذ تدابير معينة تهدف إلى تعزيز الإحساس بهيبة القانون لدى الأشخاص الذين يمارسون العنف المترلي والتأثير على سلوكياتهم. وتحمل المسؤولية الإدارية جراء ذلك ١٣٧ ٢ شخصاً.

٣٤- ويجري تنفيذ مشروع "الخط الهاتفي الوطني الساخن لكسب ثقة الأطفال والشباب"، على الرقم "١٥٠"، بصورة نشطة. وشهدت الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ ورود أكثر من ٦٠٠ ألف مكالمة، بشأن مسائل شملت انتهاك حقوق أكثر من ١٨ ألف شخص.

٣٥- عام ٢٠١٠، أدخل في القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان نص بشان فرض عقوبة إضافية على المعلمين وغيرهم من الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية قانونية في المجال التربوي ويرتكبون جرائم عنف بحق أشخاص قاصرين، تتلخص في الحرمان من الحق في شغل مناصب معينة أو مزاولة أنماط معينة من العمل.

٣٦- عام ٢٠١١، عدل القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان بغرض تشديد العقوبة على تسبيب الأذى البدني لشخص قاصر.

٣٧- وأدخلت في عام ٢٠١٢، إصلاحات على قانون العمل لجمهورية كازاخستان، تقضي بحظر قيام المنظمات والمؤسسات التي تؤدي أعمالاً يشارك فيها أشخاص قاصرون، في مجالات التعليم والتدريب والترفيه والصحة والتربية البدنية والأنشطة الرياضية والخدمات الطبية والاجتماعية والثقافية والفنون، بمنح عقود عمل لأشخاص مدانين أو صدرت بحقهم في السابق أحكام قضائية بتهمة ارتكاب جرائم ضد أشخاص قاصرين (مثل القتل وإلحاق الأذى البدني المتعمد).

٣٨- وشهد عام ٢٠١٤ سن قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات تتعلق بمسائل مكافحة العنف الأسري على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان"، الذي يتضمن أحكاماً بشأن مجموعة متنوعة من التدابير القانونية الإضافية المتعلقة بالتصدي لوقائع العنف المترلي ومساعدة ضحاياه. وزادت مدة سريان أوامر الحماية من ١٠ أيام إلى ٣٠ يوماً، وأضيف كذلك شرط حظر إقامة الشخص الذي يرتكب أعمال العنف المترلي في ذات المترل مع الضحية، إذا اتضحت قدرته على توفير مكان إقامة خاص به.

الحق في الحرية وحرمة الخصوصية، والحالة في المرافق الإصلاحية

التوصيات ٩٥-٣٢ و٩٥-٤٣ و٩٥-٤٧ و٩٥-٤٨ و٩٥-٥٩ و٩٥-٦٠ و٩٥-٦٤ و٩٥-٦٦ و٩٥-٦٨

٣٩- انخفض عدد السجناء في كازاخستان خلال ٢٠ عاماً بمقدار ٢,٥ مرة. وجرى بمناسبة الذكرى العشرين لاستقلال كازاخستان في عام ٢٠١١، بموجب قانون العفو، الإفراج عن ٦٢٨ ٢ فرداً من نزلاء السجون، وتخفيض الأحكام الصادرة على ٨٥٩ سجيناً بشكل فعلي.

٤٠- وفي كل عام، تطلق الهيئة الرقابية سراح مئات الأشخاص المحتجزين بشكل غير قانوني في مقار عمل أجهزة التحقيقات الجنائية. وشهد عام ٢٠١٠ إطلاق سراح ١ ٠٤٣ شخصاً؛ وعام ٢٠١١، ١ ٠٦٣ شخصاً؛ وعام ٢٠١٢، ٨٥٧ شخصاً؛ وعام ٢٠١٣، ٨٠٣ أشخاص.

٤١- وفي عام ٢٠١٣، أصدر المدعي العام لجمهورية كازاخستان أمراً ذا طبيعة معيارية بتوسيع نطاق استخدام التدابير الجزائية في شكل ضمانات. وبينما شملت حالات استخدام الضمان ٢٠ شخصاً في عام ٢٠١٢، فقد بلغ هذا العدد ٣٣٣ شخصاً في عام ٢٠١٣، أي بزيادة قدرها ٥٦٥ ١ في المائة.

٤٢- ولأغراض تحسين القاعدة المادية والتقنية للوحدات والمؤسسات الطبية، بدأ، منذ عام ٢٠١١، شراء أحدث المعدات واللوازم الطبية، في إطار برنامج "سلامة كازاخستان".

٤٣- ونفذت خلال عام ٢٠١٢ تدابير لترقية مهارات العاملين في مرافق النظام الإصلاحي بشأن "معايير القوانين الدولية في مجال حقوق الإنسان"، و"الحفاظ على كرامة الإنسان في مرافق سلب الحرية"، و"البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، والآليات الوقائية الوطنية"، و"احترام سيادة القانون في أنشطة المرافق الإصلاحية".

٤٤- وجرى، في عام ٢٠١٢، التوقيع على مرسوم رئيس جمهورية كازاخستان بشأن "منح شهادة استثنائية للعاملين في أجهزة إنفاذ القانون في جمهورية كازاخستان". وتجاوز مجموع الحاصلين على تلك الشهادات ١١٠ آلاف شخص، من بينهم أكثر من ٧٠ ألف فرد من الشرطة. وتمثل الغرض من إصدار هذه الشهادات في تشكيل طواقم من الموارد البشرية من أجل إقامة نظام عصري لإنفاذ القانون، يلبي تطلعات المجتمع وقطاع الأعمال.

٤٥- وخصصت للإنفاق على العمليات الرئيسية لترميم المرافق الإصلاحية وإعادة تشييدها في عام ٢٠١٣، أكثر من ٢,٧ بليون تينغي (مقابل ٢١٣ تينغي في عام ٢٠١٢).

٤٦- وفي عام ٢٠١٤، طرح المدعي العام لجمهورية كازاخستان مفهوم اتخاذ "١٠ تدابير لخفض عدد نزلاء السجون".

٤٧- وتزداد كل عام مخصصات تمويل مشتريات معدات المنشئات السكنية ولوازم الإعاشة لمرافق النظام الإصلاحي، على النحو التالي: ٢٤٦,٧ مليون تينغي في عام ٢٠١٢؛ و٤٤٦,٦ مليون تينغي في عام ٢٠١٣؛ و٥١٥ مليون تينغي في عام ٢٠١٤.

٤٨- ويجري في مرافق النظام الإصلاحي، تنفيذ أنشطة لتقييم تدابير مكافحة السل وتوفير مساعدة تنظيمية ومنهجية سنوية لرصد مكافحته في المرافق الإصلاحية.

٤٩- وتعمل حالياً، في جميع مناطق البلد، ١٥ لجنة رقابة عامة، تضم في تشكيلها ١٠١ ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وهيئات إنفاذ القانون.

٥٠- وتتعاون أكاديمية الإدارة العامة التابعة لمكتب رئيس جمهورية كازاخستان مع مؤسسات التعليم العالي التابعة للدائرة الاتحادية لنظام العقوبات في الاتحاد الروسي، من أجل ترقية مهارات موظفي لجنة النظام الإصلاحي ونقل الممارسات الجيدة.

٥١- وجرى، في عام ٢٠١١، استعراض وتعزيز أنظمة توفير الأغذية الطبيعية والإمداد بلوازم الإعاشة والإيواء للأشخاص المشتبه فيهم المتهمين والمدانين، وكذلك من يفرج عنهم عقب انقضاء عقوبتهم.

٥٢- وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، اعتمد قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بإنشاء آلية وقائية وطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للكرامة البشرية". وستحظى مرافق احتجاز الأشخاص الذين تسلب حريتهم، بموجب هذا القانون، بالإضافة إلى زيارات هيئات الرقابة العامة، بزيارات من أعضاء الرابطات العامة التي تزاول أنشطة تتعلق بحماية الحقوق والمصالح القانونية للمواطنين، ومن محامين وأخصائيين اجتماعيين وأطباء.

٥٣- واعتمد قانون العقوبات الجديد لجمهورية كازاخستان، الذي ينص على مواصلة إضفاء السمة الإنسانية على النظام الإصلاحي في جمهورية كازاخستان. وتتمثل الآثار الإيجابية الرئيسية لتطبيق الصيغة الجديدة للقانون في تحديث نظام تنفيذ العقوبات الجنائية من خلال رفع مستوى الأمن الشخصي للمحكومين وحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة بقدر محسوس.

٥٤- ويكفل قانون الإجراءات الجنائية الجديد لجمهورية كازاخستان حق المحكومين في تقديم التماسات وشكاوى شفوية وكتابية إلى إدارة المرفق الإصلاحي أو الجهاز المختص بتنفيذ الحكم، وإلى السلطات الإدارية العليا لهيئات وأجهزة تنفيذ العقوبات، وإلى المحاكم وسلطات الادعاء وغيرها من مؤسسات الدولة الأخرى، والرابطات العامة، وكذلك المنظمات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان والحريات وفقاً للقانون.

٥٥- ويحق للشخص المحكوم الحصول على مساعدة قانونية متخصصة وفقاً لقوانين جمهورية كازاخستان.

٥٦- وينص قانون الإجراءات الجنائية الجديد على إنشاء آلية لحماية حقوق المحكومين عن طريق الرقابة من قبل الهيئات الرسمية ومكاتب الادعاء والرابطات العامة.

٥٧- وسنت جمهورية كازاخستان قانوناً جديداً للإجراءات الجنائية. وينص القانون الجديد على تعيين قاض للتحقيق ليبت في مسائل منح الأذونات لتنفيذ نطاق من التدابير الإجرائية وإجراءات التحقيق، علاوة على تدابير الاحتجاز الاحترازي والإقامة الجبرية وإيداع القاصرين في مؤسسات ذات طابع خاص.

حرية الرأي والتعبير

التوصيات ٩٥-١٣ و٩٥-٣٠ و٩٥-٧٥ و٩٥-٧٧ و٩٧-٦ و٩٧-١١ و٩٧-١٣ و٩٧-٢٠ و٩٧-٢٦

٥٨- بلغ عدد مرافق وسائط الإعلام الجماهيري المسجلة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في جمهورية كازاخستان ٢ ٢٠٢ مرفقاً. وتشكل الصحافة المطبوعة غالبيتها العظمى بنسبة ٨٧ في المائة، والوسائط الإلكترونية نسبة ١٠ في المائة، ووكالات الأنباء نسبة ٣ في المائة.

٥٩- وسائط الإعلام الجماهيري المطبوعة: نسبة ٢٧ منها في المائة مملوكة للدولة، ونسبة ٧٣ في المائة مملوكة لشركات؛ ووسائط الإعلام الجماهيري الإلكتروني: نسبة ٦ في المائة منها مملوكة للدولة، ونسبة ٩٤ في المائة مملوكة للقطاع الخاص. وتنفذ الهيئات الحكومية تدابير لضمان الحق في الحصول على المعلومات المحفوظة لدى الهيئات العامة وتسهيل الكشف الفعال عن المعلومات المحفوظة لدي مؤسسات القطاع الخاص.

٦٠- ويتمثل أحد التوجهات الاستراتيجية في مجال حرية الإعلام في تطوير خدمات الإنترنت.

٦١- وينص مرسوم رئيس جمهورية كازاخستان المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بشأن "مفهوم أمن المعلومات لجمهورية كازاخستان حتى عام ٢٠١٦" على رفع نسبة حصول المواطنين على خدمات الإنترنت لتصل إلى ٣٦,٦ في المائة.

٦٢- وينحو نشر المعلومات عن طريق الإنترنت إلى الازدياد بشكل مضطرد. ويربو عدد المشتركين في الإنترنت من خلال البوابة الرسمية لكازاخستان "kz" في الوقت الحاضر على ٧٠ ألف مشترك، ويتزايد هذا العدد بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المائة كل يوم.

٦٣- ويجري العمل على ربط المناطق الريفية، من خلال بناء شبكات اتصال غير سلكية عبر تقنية "تعدد بوابات الوصول باستخدام تقسيم الشفرة (CDMA)" بقوة ٤٥٠ ميغا هرتز.

٦٤- ومن المقرر تطوير شبكة الربط باستخدام هذه التقنية بحيث تزداد مساحة تغطيتها من ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٥.

٦٥- وفي أوائل عام ٢٠١١، دُشِّنت شبكة الأقمار الصناعية الرقمية الوطنية.

٦٦- وأدخل نظام آلي موحد للمعلومات التحليلية في السلك القضائي لجمهورية كازاخستان، يستطيع جميع الأشخاص من خلاله الحصول على بيانات الدعاوى القضائية من جميع المحاكم على اختلاف درجاتها.

٦٧- وتنص الفقرة ٣٢ من خطة العمل المتعلقة بتدابير تنفيذ هذه التوصيات، التي اعتمدت بموجب مرسوم حكومة جمهورية كازاخستان رقم ١١٦٥، المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، على أن ينظر في مسألة نقل أفعال التشهير الجنائي إلى الدائرة المدنية أعضاء

اللجنة المشتركة بين الهيئات والمعنية بالأنشطة التشريعية. ويتعين أن تتخذ القرار النهائي في هذا الصدد اللجنة المذكورة أعلاه على وجه التحديد.

٦٨- ونظراً إلى أن الدستور يكفل الحق في حماية الشرف والكرامة وسمعة العمل، لا يجري العمل في المرحلة الراهنة على استعراض مسألة الإلغاء الكامل للدعاوى الجنائية على التشهير بالمواطنين وإساءة سمعتهم وإهانة شرفهم وكرامتهم، لأن الأهداف الرئيسية لقانون العقوبات تشمل حماية حقوق المواطنين وحرياتهم ومصالحهم المشروعة.

٦٩- وتعرب جمهورية كازاخستان، بوصفها دولة ديمقراطية، عن التزامها باحترام جميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها القضائية وكفالة حقهم في حرية التعبير. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التدابير التي اتخذتها الدولة لتقييد هذه الحقوق ضرورية من أجل احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. وتنسجم هذه التدابير تماماً مع المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٧٠- وتتطلب كفالة أمن المعلومات، حسب تعريفه الذي ورد في قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بشأن "الأمن الوطني"، تطبيق تدابير مكافحة التشهير من خلال حجر موارد الإنترنت. ولذلك أدخل، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تعديل على قانون جمهورية كازاخستان بشأن "وسائط الإعلام"، ينص على أن بث المواد التي تنتجها وسائط إعلام أجنبية، والتي يكون فيها انتهاك لدستور جمهورية كازاخستان ولمعايير هذا القانون، يستوجب فرض حظر قضائي على تلك المواد، وعلى نشاط وسائط الإعلام الأجنبية الإلكترونية المعنية من خلال الحجر على موارد الإنترنت التابعة لها ومنع الوصول إليها في إقليم جمهورية كازاخستان.

٧١- وأضيف إلى القانون المدني لجمهورية كازاخستان، في عام ٢٠١١، نص يلغي إمكانية طلب الشخصيات الاعتبارية للتعويض عن الأضرار غير المادية. وفيما يتعلق بوسائط الإعلام، يعني هذا النص أنه لم يعد بمقدور الشخصيات الاعتبارية التي تلتمس إجراءات حماية الشرف والكرامة وسمعة العمل المطالبة بالتعويض عن الضرر المعنوي.

٧٢- وشهد عام ٢٠١٢ سن قانون جمهورية كازاخستان بشأن "محطات البث التلفزيوني والإذاعي". وتتمثل المبادئ الأساسية لهذا القانون في توفير ضمانات دستورية للحق في حرية تلقي المعلومات وبثها من خلال أية وسائط لا يحظرها القانون، وكفالة حرية التعبير والإبداع، وتوفير أمن المعلومات للأفراد والمجتمع والدولة عند استخدم خدمات البث التلفزيوني والإذاعي.

٧٣- وفي الوقت نفسه، استحدثت بموجب قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بتعزيز

السمة الإنسانية للقوانين الجنائية وترسيخ ضمانات الامتثال إلى القانون في الإجراءات الجنائية" الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أحكام تتعلق بالتحامل الإداري.

٧٤- وأدخلت تعديلات على المادة ١٢٩ من القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان (التشهير)، استبعدت بموجبها عقوبة الاعتقال لمدة تصل إلى ستة أشهر على تهمة التشهير عبر وسائل الإعلام. لكن تجدر الإشارة إلى أن تهمة التشهير مصنفة، وفق قانون الإجراءات الجنائية الحالي، ضمن الدعاوى الخاصة التي تنظر فيها المحاكم بناء على شكوى الطرف المتضرر، الذي يتعين عليه تقديم أدلة الإثبات ذات الصلة.

الحق في حرية الحركة واختيار مكان الإقامة، وحقوق المهاجرين واللاجئين والرعايا العائدين

التوصيات ٩٥-٧ و٩٥-٣٤ و٩٥-٩٢ و٩٧-٧

٧٥- تقرر، في عام ٢٠١٢، في إطار الاتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية الموحدة، إنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بسياسات الهجرة. وتتمثل المهام الرئيسية للجنة في التشاور مع ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية الموحدة وإعداد مقترحات بشأن إنشاء نظام قانوني موحد يُعنى بتوفير فرص العمالة لرعايا الدول الأعضاء، وإنشاء قاعدة إطار قانوني لرسم سياسة مشتركة بشأن الهجرة، على أساس الاتفاقات والقوانين.

٧٦- وبلغ عدد العاملين الأجانب، الذين استقدمهم ٧٩٢ ٢ رب عمل، ٠٠٠ ٢٢ فرداً في إطار حصص العمالة الأجنبية المقررة في عام ٢٠١٢، أي نسبة ٥,٤ في المائة من مجموع عدد العمال المأجورين (البالغ ٣٨٩ ألفاً).

٧٧- وفي عام ٢٠١٠، بلغ عدد أسر الرعايا العائدين الذي وصلوا البلد ٢٣٢ ١٠ أسرة، وبلغ مجموع عدد أفرادها ٧٥٤ ٣٦ شخصاً، وفي عام ٢٠١١، ٨٠٣ ١٤ أسرة، أو ١١٢ ٤٧ شخصاً، وفي عام ٢٠١٢، ١٠٩ ١٥ أسرة، أو ٤٠١ ٣٩ شخصاً، وفي عام ٢٠١٣، ٣٣٨ ١٥ أسرة، أو ٩٥٢ ٣٣ شخصاً.

٧٨- وفي عام ٢٠١٠، بلغ متوسط حجم المنح المالية التي خصصت للعائدين ٧٠٠ ١٨٧ تينغي للشخص الواحد، في شكل مبلغ مقطوع. وفي عام ٢٠١١، ارتفع هذا المبلغ إلى ٩٠٠ ٢١١ تينغي، وإلى ٧٠٠ ٢٢١ تينغي في عام ٢٠١٢، و٢٠٠ ٢٣٧ تينغي في عام ٢٠١٣.

٧٩- وتكفل لجميع الرعايا العائدين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية. ويلحقون عادة بالفئات المستهدفة بتدابير تعزيز العمالة. ويعمل

أكثر من ٦٦ في المائة من أفرادهم الذين في سن العمل في مختلف مجالات الإنتاج، ويشتغل واحد من بين كل أربعة من هؤلاء بالزراعة.

٨٠- وتشارك وزارة الشؤون الداخلية في جمهورية كازاخستان بفعالية في عمل مجموعة شركاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الناشطين في مجال حماية حقوق اللاجئين وعديمي الجنسية ومجموعات الهجرة المختلطة، والذين يوفرون قدراً ملموساً من الدعم التقني والخبرة بشأن هذه المسائل. ومن إنجازات هذا التعاون صدور تقرير خاص بشأن "حالة حقوق الرعايا العائدين والأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين في جمهورية كازاخستان"، عن لجنة حقوق الإنسان التابعة لمكتب رئيس جمهورية كازاخستان. ويقدم هذا التقرير توصيات موسعة بشان مواصلة تعزيز حماية اللاجئين، والحد من حالات انعدام الجنسية ومنع حدوثها.

٨١- وشهد عام ٢٠١١، سن قانون جديد بشأن "الهجرة" في جمهورية كازاخستان. ويسر هذا القانون اعتماد قواعد جديدة لتسجيل المهاجرين. واشتملت القواعد الجديدة على منح تأشيرات لأغراض مثل جمع شمل الأسرة.

٨٢- وستمنح هذه التأشيرة للأجانب الراغبين في السفر إلى جمهورية كازاخستان بغرض جمع شمل الأسرة، وتصل مدة صلاحيتها إلى سنة واحدة. ويستطيع توجيه الدعوة إليهم في هذه الحالة مواطنو جمهورية كازاخستان، وأبناء جلدهم من الأشخاص ذوي الأصول الكازاخية المقيمين بصفة مؤقتة في إقليم جمهورية كازاخستان، والمهاجرين المقيمين بشكل دائم في إقليم جمهورية كازاخستان، علاوة على المهاجرين بغرض العمل.

٨٣- واعتمدت وفقاً لهذا القانون، في عام ٢٠١٢، لوائح تهدف إلى تبسيط إجراءات دخول وخروج الأجانب وإطالة فترة بقاء الحاصلين منهم على فئات معينة من التأشيرات. واحتفظت اللوائح الجديدة بالإجراءات المبسطة لمنح تأشيرات الدخول إلى كازاخستان لمواطني ٤٨ دولة متقدمة النمو، بحيث يستطيعون الحصول على تأشيرات قصيرة الأجل بدون دعوة (دعم التأشيرات).

٨٤- وحُدد المركز القانوني للرعايا العائدين في الفصل ٣ من قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن "الهجرة". ويكفل هذا القانون حصول الرعايا العائدين وأفراد أسرهم على فوائد وتعويضات وأشكال أخرى من المساعدات الاجتماعية، إضافة إلى خدمات التكيف والاندماج.

٨٥- وشهد عام ٢٠١٢ إدخال تنقيحات على قانون جمهورية كازاخستان بشأن "اللاجئين"، بغرض تنظيم إجراءات تحديد وضع اللاجئ من قبل الجهة المخولة وفقاً للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها.

٨٦- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أضيف إلى قانون العمل بجمهورية كازاخستان ملحق يقضي بإدراج وثيقة مركز اللاجئ في قائمة الوثائق التي قد يبرم بموجبها عقد العمل.

٨٧- وجرى، في عام ٢٠١٣، التوقيع على اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل بالتقارير الطبية عن الحالة الصحية للعاملين المهاجرين فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية.

مكافحة الاتجار بالأشخاص

التوصيات ٩٥-٤٩ و٩٥-٥٢ و٩٥-٦٣ و٩٧-٨

٨٨- اعتمدت حكومة جمهورية كازاخستان، في عام ٢٠١٢، خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتنص هذه الخطة على تنفيذ ٤٠ تدبيراً محدداً خلال السنوات القليلة القادمة.

٨٩- وأعدت وزارة العدل في جمهورية كازاخستان، في عام ٢٠٠٩، أربعة مشاريع اجتماعية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، يجري العمل حالياً على تنفيذها، وهي: أنشئت في إقليم كازاخستان مراكز لتوفير الإقامة المؤقتة وخدمات إعادة التأهيل لضحايا الاتجار بالبشر وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية التي تشتغل بقضاياهم، وأسس "مركز اتصال" من أجل تيسير الاتصال العملياتي مع ضحايا جرائم الاتجار بالبشر، وإعداد تسجيلات بالفيديو بشأن الجوانب الاجتماعية لمكافحة الاتجار وبثها عبر وسائط الإعلام الجماهيري.

٩٠- وجرى بث جميع هذه التسجيلات على قنوات دائرة التلفزيون الوطنية، والقنوات المحلية كذلك، عن طريق وزارة العدل. وعلاوة على ذلك، صدرت كتيبات خاصة عن الاتجار بالبشر موجهة إلى رعايا كازاخستان الراغبين في السفر إلى الخارج.

٩١- ونفذ، منذ عام ٢٠١٢، مشروع جديد بشأن "توفير الدعم للموقع الشبكي المخصص لمسائل مكافحة الاتجار بالبشر".

٩٢- وشهد عام ٢٠١٣ إقامة ٣٤٦ دعوى جنائية، شملت: ١١ حالة خطف لأغراض الاستغلال، و٨ حالات سلب غير قانوني للحرية بغرض الاستغلال، و٣٣ حالة اتجار بالبشر، و١٧ حالة استدراج قاصرين لممارسة الدعارة، و٢٤ حالة اتجار بأشخاص قاصرين، و٤٠ حالة لدفع أشخاص للاشتغال بالبغاء، و٢١٣ حالة لتشغيل أو إدارة أوكار للبغاء والقوادة.

٩٣- ويوجد في البلد في الوقت الحاضر مرفق لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر وتوفير خدمات إعادة التأهيل لهم. وهو مشروع تجريبي تابع لوزارة العدل في جمهورية كازاخستان.

٩٤- وتمتثل جمهورية كازاخستان إلى المبادئ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان والاتجار بالبشر التي وضعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتطبقها.

٩٥- وفي مجال مكافحة الاتجار بالبشر، تعمل ٢٠ منظمة غير حكومية في تقديم المساعدة للضحايا.

٩٦- ويجري حالياً تنفيذ الخطة الرابعة لمكافحة الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر ومنعها والوقاية منها، في إطار برنامج للتعاون بين البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

٩٧- وينص قانون الإجراءات الجنائية الجديد على إنشاء صندوق خاص للتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلك الجرائم. وينص قانون العقوبات الجديد على المصادرة الإلزامية للممتلكات التي تستخدم في جرائم الاتجار بالبشر.

٩٨- وجرى، بموجب قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر"، تعديل المواد ١٢٨ و١٣٢-١ و١٣٣ و١٣٨ و١٣٨-١ و٢٧٠ و٢٧١ المتعلقة بانتهاكات قانون العمل لجمهورية كازاخستان وإشراك القاصرين في الاشتغال بالبغاء والاتجار بهم. وأدخلت تغييرات على قانون الإجراءات الجنائية وقانون المخالفات الإدارية فيما يتعلق بعدم وفاء موظفي الخدمات الصحية بواجب إبلاغ السلطات المختصة بشأن الأشخاص الذين يأتون إلى المرافق الصحية بإصابات جديدة أو جروح أو بسبب تعرضهم للإجهاض غير المأمون، وحالات الإصابة بأمراض، وتوفير أماكن معروفة للدعارة أو القوادة.

٩٩- وأدخلت تعديلات وإضافات على المادة ٢٦ من قانون العمل بشأن استبعاد أي أشخاص مدانين أو صدرت بحقهم في السابق أحكام قضائية بتهمة ارتكاب جرائم ضد أشخاص قاصرين من العمل في مجال التعليم والتربية: ويشمل ذلك القتل وتعمد إلحاق أضرار صحية وانتهاك الحرمة الجنسية، علاوة على الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر.

١٠٠- وسنت جمهورية كازاخستان القانون المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل". ويكفل هذا القانون حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي.

حرية الفكر والوجدان والدين

التوصيات ٩٥-٧٠ و٩٥-٧٤ و٩٥-١٠٠ و٩٧-٥ و٩٧-١٠ و٩٧-١٩

١٠١- شهد عام ٢٠١٢ انعقاد المؤتمر الرابع لزعماء الديانات العالمية والتقليدية وإنشاء مجلس للزعماء الدينيين. وفي عام ٢٠١٣، شكلت الأمانة المعنية بالتحضير لانعقاد المؤتمر الخامس في عام ٢٠١٥، في مدينة الأستانة.

١٠٢- وتنفذ الأمانة عملها في شكل محاضرات وحلقات تعليمية واجتماعات. وبناء على ذلك، انتظم ممثلون لهيئة الشؤون الدينية في كازاخستان في إلقاء محاضرات وتنظيم حلقات دراسية وعقد اجتماعات مائدة مستديرة ولقاءات، بمشاركة مدعوين من أعضاء لجنة الأمن الوطني ومكتب المدعي العام ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع بجمهورية كازاخستان، ووكالة جمهورية كازاخستان المعنية بمكافحة الجرائم الاقتصادية والفساد، من أجل توضيح الأحكام القانونية المتعلقة بالأديان.

١٠٣- وقامت وكالة الشؤون الدينية، خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، بزيارات إلى الفاتيكان، والنمسا، وماليزيا، والهند، وأذربيجان، وإيران، والولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والاتحاد الروسي، وقرغيزستان، من أجل بحث علاقات التعاون في المجال الديني. وأعدت مشاريع مذكرات تفاهم بشأن التعاون بين وكالة الشؤون الدينية بجمهورية كازاخستان والسلطات المختصة في الإمارات العربية المتحدة، وطاجيكستان، وتركيا، وقيرغيزستان.

١٠٤- ولأغراض تعزيز الحوار بين الأديان وتبادل الخبرات الإيجابية مع البلدان الأخرى، نفذت في عام ٢٠١٣ سلسلة من التدابير في البلدان الأعضاء في مؤتمر زعماء الديانات العالمية والتقليدية: وهي المملكة العربية السعودية، وإسرائيل، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي.

١٠٥- وقام مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، البروفسور هـ. بيليفيلد، بزيارة كازاخستان في الفترة من ٢٦ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، حيث أشار إلى أن التعددية الدينية والعرقية من السمات المميزة للمجتمع في كازاخستان.

١٠٦- ويجري تنفيذ البرنامج الذي أعدته الدولة بغرض مواصلة تحديث نظام إنفاذ القانون في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. ويشتمل هذا البرنامج على اتجاه مستقل يرمي إلى تطوير مهارات موظفي إنفاذ القانون، بوسائل منها توفير التدريب والتوعية في مجالات تشمل حقوق الإنسان وشؤون الأديان.

١٠٧- ومن الإنجازات الهامة في مجال الأديان اعتماد قانون جمهورية كازاخستان الجديد بشأن "النشاط الديني والجمعيات الدينية"، في عام ٢٠١١. وتلقى مفوض حقوق الإنسان عقب سن هذا القانون ٢ ٥٣٩ التماساً، أعرب مقدموها عن عدم اتفاقهم مع المعايير الواردة في مشروع القانون. وبلغ عدد الالتماسات التي وجهت إلى مجلس برلمان كازاخستان أثناء النظر في مشروع هذا القانون ٢٢٩ التماساً.

١٠٨- وتؤكد المادة ٣ من قانون جمهورية كازاخستان بشأن "النشاط الديني والجمعيات الدينية" (فيما يلي - القانون)، وجود الحرية الدينية الكاملة في البلد، حيث تنص على حظر عرقلة النشاط الديني المشروع وانتهاك الحقوق المدنية للأشخاص الطبيعيين بدوافع تتصل

بعلاقتهم بالدين أو بغرض إهانة مشاعرهم الدينية، أو تلطيخ سمعة الأتباع الأجلاء لأي دين من الأديان أو تدنيس المباني والأماكن الدينية.

١٠٩- وتصف الفقرة ٣ من المادة ٨ من القانون دور الحكومة في مجال العلاقات بين المؤسسات الدينية والدولة، وتتضمن مبدأ عدم تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الدينية.

١١٠- ولا تنطوي آلية تسجيل الجمعيات الدينية على أي شرط يتعذر استيفاؤه من قبل الجمعيات أو الأفراد لأغراض ممارسة أنشطة الدعوة، وتتطلب فقط إعداد السجلات وفق نهج محدد، وتخطيط وتنظيم ساحة العمل الديني في البلد. وتسجيل الجمعيات الدينية مكفول بحكم ضرورة حماية أسس النظام الدستوري والأخلاق والصحة والحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين، وصون أمن الدولة والمجتمع، مع احترام مبدأ حرية المعتقد والدين.

١١١- ويحدد قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بالمخالفات الإدارية درجة الخطر المحدق بالمجتمع والتدابير المتعلقة بالمسؤولية عن عدم استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون، دون أن يحد من حقوق وحريات المواطنين فيما يتعلق بالدين. وتستند التدابير المتعلقة بالمسؤولية عن عدم استيفاء الشروط المنصوص عليها في قانون "النشاط الديني والجمعيات الدينية"، التي تتخذ بموجب قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بالمخالفات الإدارية، في المقام الأول إلى الأحكام الأساسية لدستور جمهورية كازاخستان، التي تنص على أن "جمهورية كازاخستان دولة قائمة على مبدأ سيادة القانون". ويتمثل المبدأ الرئيسي للدولة القائمة على سيادة القانون في أن القانون يعلو لا يعلى عليه. ويطبق هذا المبدأ في جميع مجالات الحياة العامة ويمثل المستوى الأعلى لتنظيم حرية الفرد وحمايتها. ويعني هذا أن من واجب جميع الأجهزة الحكومية والجمعيات الدينية والمسؤولين والمواطنين على حد سواء، التصرف على أساس القانون ووفقاً لأحكامه، وتطبيق تلك الأحكام. وبناء على ذلك، تطبق التدابير التي تتخذ بشأن مخالفة قانون جمهورية كازاخستان بشأن "النشاط الديني والجمعيات الدينية" بالتساوي على جميع الأطراف الخاضعة لذلك القانون فيما يتعلق بالأنشطة الدينية.

حقوق التصويت

التوصيات ٩٧-٩ و٩٧-١٣ و٩٧-١٥

١١٢- في عام ٢٠١١، أدرجت في قوائم الناخبين أسماء جميع مواطني جمهورية كازاخستان الذين أكملوا سن ١٨ عاماً بحلول موعد الانتخابات الرئاسية (٣ نيسان/أبريل) تقريباً، دون أي تمييز. وبلغ عدد السكان الراشدين في البلد ٢٩٨ ٢٠٠ ٩ نسمة، وشارك في التصويت من بينهم ٢٢٧ ٢٧٩ ٨ شخصاً، أو نسبة ٨٩,٩٨ في المائة من مجموع عدد الناخبين في البلد. ومارس حق التصويت في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ٩٢٧ ٠١٨ ٧ فرداً من سكان جمهورية كازاخستان، أي نسبة ٧٥,٤ في المائة

من مجموع عدد الناخبين في البلد (البالغ ٩ ٣٠٣ ٦٩٣ فرداً). وأجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على أساس مبادئ كفالة البدائل والقدرة التنافسية.

١١٣- وفي أغسطس ٢٠١٣، انتخب ٢ ٤٥٧ فرداً من رؤساء الإدارات المحلية (الحكام) على مستوى القرى والفرقان والمقاطعات والمدن ذات الأهمية الإقليمية، في جميع مناطق جمهورية كازاخستان الإدارية البالغ عددها ١٤ منطقة، والتي يعيش فيها أكثر من ٧ ملايين مواطن. وبلغ عدد المرشحين في هذه المنافسات الانتخابية ٦ ٧٣٨ مرشحاً، أو أكثر من اثنين من المتنافسين عل كل مقعد.

١١٤- ويمثل الحكام المنتخبون ٢٣ قومية مختلفة. وبلغ عدد النساء من بين الحكام المنتخبين ٢٨٠ امرأة (١١,٤ في المائة)، بزيادة ٣٢ امرأة عن الانتخابات السابقة لها.

١١٥- وبلغ عدد التعديلات والإضافات التي أدخلت على قانون جمهورية كازاخستان الدستوري بشأن "الانتخابات في جمهورية كازاخستان" المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، خلال جميع سنوات سريانه، ٧٨٢ تعديلاً وإضافة. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، اعتمد رئيس الدولة مرسوماً بشأن "بعض المسائل المتعلقة بانتخاب حكام المدن ذات الأهمية الإقليمية والمقاطعات والقرى والفرقان في جمهورية كازاخستان، غير المنضوية في عداد الدوائر الريفية". ويهدف هذا المرسوم إلى التحول عن النظام الذي كان مستخدماً من قبل فيما يتعلق بتعيين الدوائر الانتخابية.

الحق في حرية التجمع السلمي والاجتماعات

التوصية ٩٧-١٤

١١٦- بلغ عدد المناسبات المختلفة التي سجلت في كازاخستان في الفترة من بداية عام ٢٠١٠ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ١ ٢٢٢ مناسبة، وشارك فيها أكثر من ٢٥٠ ألف شخص. وبلغ عدد المناسبات غير المأذون بها من هذا العدد الكلي للأنشطة التي نفذت، ٦٦٠ مناسبة، شارك فيها أكثر من ١٣٨ ألف مواطن. وشهدت السنوات ٢٠١٠-٢٠١٣، تنظيم ١ ٢١١ مناسبة احتجاج، من بينها ١٧٠ مناسبة مأذوناً بها، و٦٣٠ غير مأذون بها، و٤١١ لا تتطلب إذناً من السلطة التنفيذية المحلية، و٨١٩ ذات طبيعة اجتماعية - اقتصادية، و٣٩٢ ذات طبيعة اجتماعية - سياسية.

١١٧- وشملت هذه المناسبات: ١٨٢ لقاء، و٢٦٧ احتجاجاً، و٥٦ إضراباً، و٦٢٤ تجمعاً.

١١٨- وتتسق الأنظمة القانونية التي تحكم تنظيم التجمعات في كازاخستان مع معايير القانون الدولي، وبخاصة معايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والممارسات المتبعة في بلدان العالم ذات النظم الديمقراطية المتطورة المعترف بها.

١١٩- وعدلت المادة ٣٣٤ من القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان، بموجب قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١١، بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بتعزيز السمة الإنسانية للقوانين الجنائية وترسيخ ضمانات الامتثال إلى القانون في الإجراءات الجنائية"، على نحو يخفف العقوبات على مخالفة القانون فيما يتعلق بتنظيم وعقد التجمعات واللقاءات السلمية والمسيرات والاحتجاجات والتظاهرات.

١٢٠- وتعمل أجهزة الدولة المخولة، بمشاركة المجتمع المدني، على وضع تصور لإعداد مشروع قانون جديد بشأن اللقاءات والتجمعات السلمية.

الحق في الحصول على المساعدة القانونية المتخصصة بالمجان

التوصية ٩٥-٥٤

١٢١- تطبق الدولة سياسة إعلامية نشطة في مجال تقديم المساعدة القانونية للسكان (من خلال تشغيل مراكز اتصال هاتفي، وعقد جلسات إحاطة تفسيرية، وما إلى ذلك). وتوفر الدولة المشورة القانونية بالمجان لسكان المناطق الحضرية والريفية معاً (الرقم الهاتفي "١١٩" أو ٨٧١٧٢٥٨٠٠٥٨).

١٢٢- وخصص أكثر من بليوني تينغي لتوفير المساعدة القانونية من قبل محامين مستقلين بتمويل من موارد الميزانية العامة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

١٢٣- وخصص حوالي ٥٠٠ مليون تينغي لتشغيل قاعدة بيانات "العدالة" المجانية، وزهاء ٨٠ مليوناً لبرنامج "الدعاية القانونية"، وقرابة ٤٧ مليوناً لمركز الاتصالات الهاتفية التابع لدائرة المعلومات القانونية.

١٢٤- وفي عام ٢٠١٣، صدر قانون جمهورية كازاخستان بشأن "المساعدة القانونية المكفولة من الدولة"، الذي يفسر الجوانب القانونية للمساعدات الاستشارية التي توفرها الدولة (المعلومات القانونية والمشورة القانونية وحماية الأشخاص الطبيعيين وتمثيلهم).

١٢٥- وأدخلت تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية كازاخستان، بموجب القانون المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بتحديث نظام تقديم المساعدة القانونية المكفولة من الدولة"، (وبخاصة فيما يتعلق بتوجيه الدعوة إلى محام، وتعيين المحامي واستبداله ودفع مستحقاته، وما إلى ذلك)، وعلى قانون الإجراءات المدنية (فيما يتعلق بتوفير المساعدة القانونية بالمجان)، وعلى القانون المتعلق بالمخالفات الإدارية. وأدخلت أيضاً تعديلات وإضافات على قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بشأن "المحاماة"، فيما يتعلق بتوفير المساعدة القانونية بالمجان وطرائق تغطية نفقاتها.

حقوق المرأة

التوصيات ٩٥-٣٥ و٩٥-٣٧ و٩٥-٧٨ و٩٥-٧٩

١٢٦- بلغ عدد النساء من مجموع عدد سكان كازاخستان البالغ ٥٤٦ ٠٩٨ ١٧ نسمة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ٠٦٧ ٨٤٥ ٨ امرأة (٥١,٨ في المائة). وجاء ترتيب جمهورية كازاخستان في المركز ٣٢ من بين ١٣٦ بلداً، حسب ترتيب الدول من حيث المساواة بين الجنسين، وفق البيانات التي نشرها في أواخر عام ٢٠١٣ الفريق المعني بالتحليلات في منتدى دافوس، متقدمة في ذلك على جميع بلدان رابطة الدول المستقلة.

١٢٧- وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بلغ عدد النساء العاملات في الخدمة العامة ٣٧٨ ٤٨ امرأة (٥٥,٧ في المائة) (من مجموع عدد العاملين البالغ ٠٧٧ ٩١ فرداً). وتبلغ نسبة تمثيل المرأة وسط موظفي السلك السياسي للدولة ١٠ في المائة، ويشمل ذلك ٣ حقائب وزارية من أصل ١٩ حقيبة على مستوى حكومة كازاخستان (أي ١٥ في المائة)، ويشمل ذلك هيئات رئيسية مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وزارة الصحة وزارة شؤون التكامل الاقتصادي. ولوحظ ازدياد عدد النساء وسط نواب البرلمان في جمهورية كازاخستان. وفي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة المقاعد التي شغلتها المرأة في البرلمان ١٣,٦ في المائة، مقابل نسبة ١٣,٧ في المائة في عام ٢٠١١. ويضم مجلس البرلمان حالياً ٢٨ امرأة، يمثلن نسبة ٢٦,١ في المائة من مجموع عدد النواب (بلغ هذا العدد ١٩ امرأة قبل انتخابات عام ٢٠١٢). وتمثل المرأة نسبة ٣٦,٤ في المائة من قضاة المحكمة العليا بجمهورية كازاخستان؛ وتشغل أكثر من نصف مقاعد القضاة على مستوى المحاكم المحلية (٥٣,٦ في المائة).

١٢٨- وسجل في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ انخفاض مضطرد في الجرائم المرتكبة في مجال العلاقات الأسرية؛ حيث انخفض عدد هذه الجرائم بأكثر من النصف خلال الفترة المذكورة، من ٦١٠ ١ إلى ٧٨٠ جريمة، وانخفض عدد جرائم القتل إلى النصف (من ٥٧٨ إلى ٢٨٥).

١٢٩- وشهدت الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ أيضاً قيام جمعية سيدات الأعمال في كازاخستان بتنفيذ أنشطة من قبيل: عقد منتدى "المرأة والدين"، والاجتماع رقم ٣ للقمة الأوروبية الآسيوية للمرأة، واجتماع القمة العالمية للمرأة لعام ٢٠١٣، ضمن أنشطة أخرى. وفي عام ٢٠١٢، انضمت جمعية سيدات الأعمال في كازاخستان إلى عضوية الرابطة العالمية لصاحبات الأعمال، وعضوية الجماعة العالمية لرئيسات مؤسسات الأعمال الحرة.

١٣٠- واعتمد، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قانون جمهورية كازاخستان بشأن "ضمانات الدولة للمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة"، الذي تطلب إنفاذه بذل جهود كبيرة من قبل الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

١٣١- وجرى، بموجب قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦ بشأن "تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين العمال والعاملات: العمال ذوو المسؤوليات الأسرية".

١٣٢- وجرى، في عام ٢٠١٤، بموجب قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بقضايا الأمن الاجتماعي"، إدخال تعديلات في مجال مدخرات التقاعد، فيما يتصل بأجور إجازة الأمومة والتأمين الاجتماعي الإلزامي.

حقوق الأطفال

التوصيات ٩٥-٩ و٩٥-٢١ و٩٥-٢٦ و٩٥-٢٨ و٩٥-٣٨ و٩٥-٣٩ و٩٥-٤٠ و٩٥-٨١

١٣٣- تشهد البلاد نمواً مضطرداً في توفير نمط الرعاية الأسرية للأيتام والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين.

١٣٤- ويجري تحفيز مواطني كازاخستان بصورة جدية من أجل أن يصبحوا أوصياء وآباء بالتبني لهؤلاء الأطفال. ويبلغ عدد الأطفال الذين يتلقون هذه الأنماط من الرعاية ٨٠٣ ٢٣ طفلاً.

١٣٥- وتمنح الدولة الأوصياء وأولياء الأمور، منذ عام ٢٠١١، استحقاقات سنوية تعادل ١٠ مرات قدر معدل الحساب الشهري للمرتبات مقابل توفير الرعاية لطفل واحد. وبلغ مجموع النفقات التي تحملتها خزانة الدولة من أجل تحقيق هذه الأهداف، خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، زهاء ١٢ بليون تينغي. وفي عام ٢٠١٣، خصص مبلغ بليون و٣٥ مليون و٧٥١ ألف تينغي للإنفاق على كفالة الأطفال من ميزانيات المناطق المحلية.

١٣٦- وفي عام ٢٠١١، بحث مفوض حقوق الإنسان بالاشتراك مع الهيئات الحكومية ذات الاهتمام، مسألة تأسيس هيئة مظالم معنية بالأطفال، بصفة مؤسسة وطنية لحماية حقوقهم. وتلقى مكتب مفوض حقوق الإنسان مقترحات من مكتب المدعي العام وزارة التعليم والعلوم ووزارة الشؤون الخارجية بجمهورية كازاخستان. وبشكل عام، يحظى تأسيس هذه الهيئة بدعم جميع أجهزة الحكومة المركزية.

١٣٧- ولأغراض خفض المواقف السلبية تجاه الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأسرهم، والتخفيف من حدة التوتر في المجتمع، نظمت، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أفرقة متعددة التخصصات من العاملين في مجال الرعاية الصحية والأخصائيين النفسانيين في جمهورية كازاخستان، بالإضافة إلى دول أجنبية. أجرت الأفرقة مقابلات مع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين في المدارس ورياض الأطفال، وبثت برامج من

خلال وسائط الإعلام، بشأن تطوير علاقات تسامح تجاه الأطفال المصابين بالفيروس، في المناطق التي ظهرت فيها حالات الإصابة.

١٣٨- ويجري في كازاخستان، تنفيذ خطة عمل مشتركة بين الهيئات في مجالات التعليم والعمل والحماية الاجتماعية والصحة والشؤون الداخلية والعدل والثقافة، وهيئات الادعاء، لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال وتنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن "حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها".

١٣٩- ويجري تنفيذ إجراءات مشتركة، في هيئة تدابير مداهمة وزيارات للأسر المعيشية من أجل الكشف عن الأطفال غير الملتحقين بالدراسة والمهملين والمشردين، وعن وقائع استغلال عمل الأطفال: مثل برنامج "الأطفال في ليل المدينة" (الذي ينفذ كل ٣ أشهر)، والحملة الإعلامية الوطنية "١٢ يوماً من أجل مكافحة استغلال عمالة الأطفال" (من ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه).

١٤٠- وشهد عام ٢٠١٣، في إطار الحملة الإعلامية الوطنية، عقد أكثر من ألفي مناسبة حضرها ما يزيد على ١,٢ مليون شخص من القاصرين وأكثر من ٢٠٠ ألف من الراشدين.

١٤١- وحظر في البلد التمييز على أساس نوع الجنس، وكذلك التمييز ضد الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المولودين خارج إطار الزواج. ولم تسجل لدى لجنة حماية حقوق الطفل ولجنة حقوق الإنسان في جمهورية كازاخستان أية شكاوى أو التماسات بشأن التمييز ضد الأطفال المولودين خارج إطار الزواج.

١٤٢- ويجري العمل في البلد على تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦، التي أقرها المرسوم رقم ١٦٧٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الصادر عن رئيس جمهورية كازاخستان، والرامية إلى ضمان المساواة في الحقوق والفرص لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن نوع الجنس.

١٤٣- وفي العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، زادت نسبة البنات الملتحقات بالدراسة في مؤسسات النظام العام عن ٥٠ في المائة من مجموع عدد الطلاب. وازدادت وتيرة مشاركة الفتيات في الحياة المدرسية، وكثير منهن صرن اليوم قائدات لمنظمات أطفال وشباب، بجانب فوزهن في المسابقات الرياضية والمنافسات الأولمبية التأهيلية والمناسبات الثقافية.

١٤٤- وفي عام ٢٠١٠، صدقت جمهورية كازاخستان على اتفاقية حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي.

١٤٥- وصدقت، في عام ٢٠١٢، على الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.

١٤٦- وأنشئت، وفقاً لقرار رئيس جمهورية كازاخستان رقم ٢٦٦ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، محاكم خاصة بالأحداث في جميع مراكز المناطق الإدارية، من بينها اثنتان في

المآتي والمنطقة الشرقية من البلد. وأتاح تأسيس هذه المحاكم إمكانية اكتساب تجارب إيجابية في مجال عملها في مدينتي الأستانة والمآتي، منذ عام ٢٠٠٧. وفي إطار جهود تطوير نظام المحاكم المتخصصة، أضيفت إلى محاكم الأحداث الحالية، بموجب مرسوم رئيس جمهورية كازاخستان رقم ٧٨٥ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، محكمة الأحداث رقم ٢ في مقاطعة كراغند.

١٤٧- وشهد عام ٢٠١٤ سن قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بمكافحة العنف المترلي". وينص القانون على تشديد المساءلة عن الجرائم التي ترتكب في مجال العلاقات الأسرية، بما في ذلك ما يرتكب منها ضد القاصرين. وأدخلت بموجب ذلك القانون تغييرات وإضافات على قوانين جمهورية كازاخستان بشأن "حقوق الطفل"، و"التعليم"، فيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة على وجه الخصوص.

١٤٨- واعتمد في جمهورية كازاخستان القانون الجنائي الجديد وقانون الإجراءات الجنائية الجديد وقانون العقوبات الجنائية الجديد والقانون الجديد المتعلق بالمخالفات الإدارية، التي ينتظر أن تعزز المسؤولية الجنائية والإدارية عن الجرائم والمخالفات القانونية التي ترتكب ضد الأطفال.

١٤٩- وتوجد في مرحلة النظر أمام البرلمان في جمهورية كازاخستان مشروعاً قانونين بشأن "حماية الأطفال من المعلومات الضارة لصحتهم ونموهم" و"إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية فيما يتعلق بحماية الأطفال من المعلومات الضارة لصحتهم ونموهم". ويرمي المشروعان إلى تأمين الضمانات القانونية التي تكفل أمن المعلومات فيما يتعلق بالأشخاص القاصرين، ووضع شروط وإجراءات لتداول المنتجات الإعلامية بين الأطفال، وتحميل الشركات والأفراد مسؤولية ضمان أمن المعلومات فيما يتعلق بالأشخاص القاصرين.

حقوق الأقليات القومية

التوصيات ٩٥-٢٢ و٩٥-٧١ و٩٥-٧٤ و٩٥-٩٠ و٩٥-٩١ و٩٧-٩

١٥٠- تمثل جمعية شعوب كازاخستان هيئة دستورية يرأسها رئيس جمهورية كازاخستان. وهي مؤسسة فريدة من نوعها تجمع بين أكثر من ١٠٠ طائفة عرقية في بلدنا. وتضم حالياً ٣٩٤ عضواً. ومن الضروري توضيح أن مجلس برلمان جمهورية كازاخستان يتكون من ١٠٧ أعضاء، ينتخب ٩ أعضاء منهم من قبل جمعية شعوب كازاخستان. وتمثل الجمعية مصالح جميع الطوائف العرقية في البلد.

١٥١- ويعود الفضل إلى حد كبير إلى جمعية الشعوب فيما يتعلق بنشوء نموذج فريد من الانسجام بين الأعراق والأديان في بلدنا، وتهيئة مناخ خاص من الثقة والتضامن والتفاهم

المتبادل، لأن جميع المواطنين يتمتعون بالنطاق الكامل للحقوق المدنية والحريات التي يكفلها الدستور، بغض النظر عن العرق أو الدين.

١٥٢- وتعمل في كازاخستان أكثر من ٣٠٠ رابطة عرقية وثقافية.

١٥٣- وتتاح في مؤسسات التعليم العالي، منذ عام ٢٠١١، إمكانية دراسة تخصصات فردية مكرسة للعلاقات العرقية والتمييز العنصري.

١٥٤- وتهيأت في البلد الظروف الملائمة لدراسة اللغات الأصلية للأقليات القومية. وتمتثل جميع المؤسسات التعليمية بالبلد إلى أحد الشروط الأساسية في مجال التعليم، وهو إعمال حقوق الأقليات القومية في دراسة لغاتها الأصلية.

١٥٥- وصنفت المدارس العاملة في البلد في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، على النحو التالي: ٥٧ مدرسة تستخدم اللغة الأوزبكية للتدريس (٦٠ في عام ٢٠١٢)؛ ١٤ مدرسة تستخدم لغة الأويغور للتدريس (لم يتغير عما كان عليه في عام ٢٠١٢)؛ مدرستان تستخدمان اللغة الطاجيكية للتدريس (لم يتغير عما كان عليه في عام ٢٠١٢).

١٥٦- وبلغ عدد المدارس المختلطة، التي تستخدم اللغة الأوزبكية ٩١ مدرسة (٧٩ في عام ٢٠١٢)، ولغة الأويغور ٤٨ مدرسة (٤٩ في عام ٢٠١٢)، واللغة الطاجيكية ٩ مدارس (١٠ في عام ٢٠١٢).

١٥٧- وتفتح عند الضرورة فصول إضافية لدراسة لغات الأقليات القومية، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطفال وتوفير الدعم القوي للسكان.

١٥٨- وتوجد في كازاخستان اليوم ٣٤ إصدارة مطبوعة ذات طابع ثقافي وعرقي، ١٢ منها بلغة الأويغور، ثمانٍ باللغة الأوزبكية، وثلاث بالأوكرانية، واثنتان بالأذربيجانية، واثنتان بالتركية، وواحدة بالكردية، وواحدة بالكورية، وواحدة بالألمانية، وواحدة بالتترية، وواحدة بالأرمينية، وواحدة بلغة داونغان، وواحدة باللغة البيلاروسية.

١٥٩- وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعطى رئيس جمهورية كازاخستان مباركته لمنح درجة الدكتوراه عن دراسة بشأن الوحدة الوطنية لكازاخستان. ويجري تنفيذ مجموعة تدابير بشأن منح هذه الدرجة العلمية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

العدالة

التوصيات ٩٥-٥٣ و٩٥-٥٥ و٩٥-٦٢ و٩٥-٦٣ و٩٥-٦٩

١٦٠- تنفذ في كازاخستان عملية إصلاحات قضائية وقانونية بخطى ثابتة وعلى مراحل.

١٦١- وحصلت كازاخستان على المركز رقم ٨٨ وفقاً للتصنيف الذي صدر بشأن مؤشر القدرة التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٣، فيما يتعلق بمسألة "استقلال القضاء"، بينما كانت في المركز رقم ٩٤ في عام ٢٠١٢. ولأغراض تحسين نتيجة هذا المؤشر، الذي يعد من المؤشرات الرئيسية للتنمية المؤسسية في البلد وفق مؤشر القدرة التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، اعتمدت خطة عمل لتحسين مؤشر استقلال السلطة القضائية في ترتيب مؤشر القدرة التنافسية العالمية.

١٦٢- وأنشئت، إلى جانب المحاكم المحلية، محاكم اقتصادية وإدارية متخصصة وأخرى للأحداث مشتركة بين المقاطعات، ومحاكم عسكرية، وتعمل هذه المحاكم بكامل طاقتها في الوقت الحاضر.

١٦٣- ولكفالة تدريب أخصائيين في مجال قضاء الأحداث، قامت المحكمة العليا، بالتعاون مع معهد القضاء التابع لأكاديمية الإدارة العامة بمكتب رئيس الجمهورية، بوضع برنامج خاص وخطة موضوعية لتدريب القضاة المختصين بالنظر في الدعاوى التي تشمل أشخاص قاصرين.

١٦٤- وفي عام ٢٠١٠، أسس معهد الوساطة. وشهد عام ٢٠١٣ النظر في ٢٧٦ ١ قضية مدنية و٢٨٧ ٢ قضية جنائية بمشاركة وسطاء. وارتفع عدد القضايا المدنية التي جرى البت فيها من خلال الوساطة بمقدار ١٠ أضعاف، منذ عام ٢٠١٢.

١٦٥- وجرت في إطار الإجراءات الجنائية خلال عام ٢٠١٣، تبرئة ٥٠٧ أشخاص، أي نسبة ١,٨ في المائة من مجموع عدد القضايا التي نظرت فيها المحاكم. وفي عام ٢٠١٢، بلغ عدد من ثبتت براءتهم ٤٠٠ شخص، أو نسبة ١,٧ في المائة. وتشير هذه البيانات إلى أن عدد الأشخاص الذين تبرئهم المحاكم يتزايد من سنة إلى أخرى. وبلغ هذا العدد ٤٨٢ شخصاً، أو نسبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠١١، و٧٠٧ أشخاص، أو نسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٠.

١٦٦- ولأغراض تحديث نظام القضاء المدني، اعتمدت كازاخستان قانوناً جديداً للإجراءات المدنية، يكفل إجراءات مريحة وسريعة للأطراف عند النظر في القضايا المدنية، مع إتاحة إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع.

١٦٧- وفي عام ٢٠١١، أصدرت المحكمة العليا تعميماً بشأن الممارسة القضائية عند تطبيق المحاكم للمبدأ الدستوري المتعلق بتقديم أحكام المعاهدات الدولية التي صدقت عليها جمهورية كازاخستان على أحكام القوانين المحلية في القضايا الجنائية غير العسكرية، أوضحت فيه عدم وجود أية مشاكل في تطبيق أحكام المعاهدات الدولية المصدق عليها.

١٦٨- وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٣، أصدرت المحكمة العليا تعميماً بشأن الممارسة القضائية عند النظر في القضايا الجنائية المتعلقة بالإرهاب والتطرف.

١٦٩- ويقصر القانون الإجرائي الحق في إصدار القرارات بشأن تعليق الإجراءات القضائية على المدعي العام. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أنه يجوز للنائب العام ممارسة هذا الحق بشكل حصري من أجل إعادة النظر في القضايا من خلال النظام الإشرافي. ويكون تعليق إجراءات المحاكمة بأمر النائب العام محدوداً بفترة زمنية معينة (لا تزيد على ثلاثة أشهر). وفيما يتعلق بالقرارات التي تصدرها المحاكم لا يكون لقرارات النائب العام بتعليق الإجراءات تأثير يذكر عليها. ومن أمثلة أسباب تعليق الإجراءات القضائية الحجج التي تقدمها الأطراف في القضية، وتقديم التماس بشأن عدم شرعية الطرد من المسكن، والمطالبة بالحصول على مبالغ مالية ضخمة لا مبرر لها، بما في ذلك المطالبات المرفوعة ضد الدولة، واكتشاف دلائل في تصرفات دافعي الضرائب تشير إلى محاولتهم التهرب من دفع الضرائب وغيرها من المدفوعات الإلزامية الأخرى للميزانية.

١٧٠- ويحظر، في ضوء الأحكام السارية للدستور والقوانين الإجرائية، النظر إلى عمل هيئات الادعاء باعتبارها تدخلاً لا مبرر له في عمل النظام القضائي أو محاولة للهيمنة على عمل المحاكم.

١٧١- وأسست في المحاكم أقسام معنية بمنع الفساد خاضعة للسلطات العليا في مجال اختصاصها. واتخذت تدابير تنظيمية وعملية موجهة إلى مكافحة الفساد في الجهاز القضائي، من شأنها أن تفضي إلى تعزيز الموارد المادية والتقنية للمحاكم المحلية، وتحسين الضمانات المادية والاجتماعية للقضاة ورفع مستوى مساءلتهم، والتقيد الصارم بقواعد الأخلاق القضائية، وتهيئة الظروف التي تكفل الشفافية في عمل المحاكم. وتتوافر لجميع المحاكم في كازاخستان التجهيزات التقنية والمباني المناسبة التي تتسق مع المعايير الحديثة لمتطلبات إقامة العدل. وأدخلت في مجال عمل المحاكم أحدث منتجات تكنولوجيا المعلومات، وأقيمت نظم لإدارة السجلات إلكترونياً.

١٧٢- وشهدت الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ صدور قوانين تهدف إلى تحسين عمل النظام القضائي في البلد.

١٧٣- وأدخلت على قانون جمهورية كازاخستان بشأن "مكافحة الفساد"، المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، تعديلات وإضافات فيما يتعلق بتوفير الحماية الاجتماعية والقانونية لموظفي الخدمة المدنية، وبإمكانية تطبيق هذا النظام على الأشخاص الذين يتقدمون لشغل وظائف عامة تتسم بارتفاع معدلات مخاطر ارتكاب جرائم الفساد، وبإقامة نظام خاص لرصد الامتثال إلى قوانين مكافحة الفساد.

١٧٤- وصدر، في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، قرار رئيس جمهورية كازاخستان بشأن "اتخاذ تدابير لتحسين فعالية إنفاذ القانون والنظام القضائي في جمهورية كازاخستان"، الذي يقضي بالحد إلى أقصى درجة ممكنة من خيارات اختصاصات التحقيق البديلة، ويؤكد وجوب أن تتولى الشرطة المالية التحقيق في حالات الجرائم المتعلقة بالفساد. واعتمد بموجب

قرار حكومة جمهورية كازاخستان رقم ٣٠٨ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، برنامج قطاعي لمكافحة الفساد في جمهورية كازاخستان في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

١٧٥- ولأغراض مواصلة تعزيز استقلال نظام القضاء وتحسين عمله، قامت المحكمة العليا، في عام ٢٠١٣، بإعداد مشاريع القوانين التالية وتقديمها إلى مجلس برلمان جمهورية كازاخستان:

(أ) مشروع القانون الدستوري المتعلق بإدخال تعديلات وإضافات على القانون الدستوري لجمهورية كازاخستان بشأن "نظام القضاء ومركز القاضي في جمهورية كازاخستان"، بهدف تحسين إجراءات عملية الاختيار التنافسية للمرشحين لشغل الوظائف القضائية؛ وتعزيز دور الجمهور في اختيار المرشحين للمناصب القضائية؛ وتعزيز دور احتياطي الكوادر القضائية في شغل المناصب القضائية العليا؛

(ب) مشروع قانون بشأن إدخال تعديلات على تشريعات جمهورية كازاخستان فيما يتعلق بزيادة تبسيط إجراءات إقامة العدل والحد من جوانبها البيروقراطية. ويحدد المشروع المتطلبات المتعلقة بعمل المحامين في القضايا المدنية، من خلال السماح بتعيين حاملي الدرجات العلمية العليا في القانون، وبإيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإجراءات القضائية.

١٧٦- ويجري حالياً إدخال تعديلات على قانون جمهورية كازاخستان الدستوري بشأن "نظام القضاء ومركز القاضي في جمهورية كازاخستان"، بغرض إدخال معايير تمنح القاضي الحق في الحصول على خيار امتلاك السكن الرسمي الذي يشغله ضمن استحقاقات نهاية الخدمة، في حالة إعادة تصنيف المحكمة أو تصفيتها أو خفض عدد قضاتها. ويجري استكمال تدابير توفير الرعاية الطبية للقضاة. وأحيلت إلى اللجنة المعنية بمعالجة المقترحات المتعلقة بمواصلة تحسين نظام المعاشات التقاعدية عدة مقترحات بشأن تحسين آلية منح المعاشات التقاعدية للقضاة.

١٧٧- وأحيل إلى البرلمان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، مشروع قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بتحسين قضاء الأحداث". وتتمثل أهداف ذلك المشروع في تطبيق نظام مجتمعي لرصد أحوال الأطفال والمراهقين؛ وكفالة الإنصاف عند اتخاذ أية قرارات قانونية بشأن القاصرين؛ وضمان التنشئة الاجتماعية للأطفال في أفضل ظروف حياة ممكنة؛ وإعادة تأهيل الأحداث بعد قضاء العقوبة.

مكافحة التطرف والإرهاب

التوصية ٩٥-٣١

١٧٨- نفذت الدولة أنشطة فعالة في المجالات التالية، في إطار النظام الجديد لمكافحة التطرف والإرهاب: الوقاية من الإرهاب؛ وكشف الأنشطة الإرهابية وقمعها؛ والتحقيق في الجرائم الإرهابية؛ وتخفيف وإزالة آثار الإرهاب.

١٧٩- وتتطلب الوقاية من الإرهاب والتطرف تحديد الأسباب والظروف المؤدية إلى ظهورهما وانتشارهما ودراستها ومعالجتها. وتنفذ في هذا الاتجاه أنشطة تتعلق بدراسة وتحليل أنشطة الجمعيات والإرساليات الدينية المسجلة في إقليم كازاخستان، وتنظيم حملات إعلامية وأنشطة توعية، ورصد منتجات وسائط الإعلام الجماهيري من أجل منع نشر مواد الدعاية للتطرف والإرهاب وتبريرهما، وتطوير برامج تربوية، وتتبع ورصد أنشطة المنظمات والشخصيات الإرهابية والمتطرفة. وشكلت، في عام ٢٠١٣، لجان لمكافحة الإرهاب على مستوى أجهزة الإدارة المحلية للمناطق والمدن الكبيرة.

١٨٠- وتجدر الإشارة فيما يتعلق بالاتجاه الثاني، إلى أن كازاخستان شهدت، على مدى السنوات الخمس الماضية، إدانة ١٤٨ شخصاً بارتكاب جرائم إرهابية، و١٦٠ شخصاً بارتكاب جرائم ذات سمات متطرفة.

١٨١- وفي عام ٢٠١٣، تلقت وزارة المالية في جمهورية كازاخستان أكثر ٧٠٠ ألف بلاغ في إطار أنشطة الرقابة المالية منها ٥٦٠ ألف بلاغ ابتدائي، وأكثر من ١٣٠ ألف بلاغ اشتباه، وحوالي ٣٦٠ بلاغاً بشأن تمويل الإرهاب. وأحيل إلى الأجهزة الحكومية الخاصة وهيئات إنفاذ القانون ١٢٦ التماساً، في مجال اختصاصها، من أجل مزيد من النظر في شأن اتخاذ قرار.

١٨٢- وفي عام ٢٠١٢، أدخلت تعديلات على قانون جمهورية كازاخستان بشأن "مكافحة الإرهاب"، عززت قدرة مؤسسات الرصد المالي. وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت تعديلات حدد بموجبها الفرق بين مفهوم "الإرهاب" و"العمل الإرهابي". واستعرض وفقاً لها أيضاً مفهوم "مكافحة الإرهاب" في حد ذاته، وحددت له ثلاثة اتجاهات: الوقاية من الإرهاب؛ وكشف الأنشطة الإرهابية وقمعها، والتحقيق في الجرائم الإرهابية؛ وتخفيف آثار الإرهاب وإزالتها؛ وكذلك حصر الأهداف المحتملة للعمل الإرهابي. وجرى البت أيضاً في قضايا التعويض عن أضرار الممتلكات التي يسببها أشخاص طبيعيون واعتباريون نتيجة عمل إرهابي.

١٨٣- واعتمد بموجب مرسوم رئيس جمهورية كازاخستان رقم ٦٤٨ المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، برنامج الدولة لمكافحة التطرف الديني والإرهاب في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

الصحة

التوصيات ٩٥-٢٩ و٩٥-٣٩ و٩٥-٤٠ و٩٥-٨٤

١٨٤- وفي عام ٢٠١٣، بلغ مجموع التكلفة الإجمالية لنفقات خدمات الرعاية الطبية المجانية (باستثناء تكاليف رأس المال) ٦١٤ بليون تينغي، أي بزيادة تبلغ ٩ في المائة عن عام ٢٠١٢ (٥٦٢,٨ بليون تينغي). ونجم عن ذلك حل مسألة حجم ومستوى الإنفاق على توفير خدمات الرعاية الطبية المجانية للفرد الواحد من السكان في عام ٢٠١٣، وبلغت تكلفتها ٤٣٥ ٣٥ تينغي (٥٢٨ ٣٣ تينغي في عام ٢٠١٢). وأشارت إعادة تقدير تكلفة نصيب الفرد في نفقات الخدمات الطبية على امتداد السنوات الماضية إلى حدوث زيادة بوتيرة ثابتة. وقد ارتفعت قيمة هذا المؤشر خلال السنوات الخمس الماضية بمقدار الضعف: ٢٥١ ٢٤ تينغي في عام ٢٠٠٨، و٩٦٥ ٢٨ تينغي في عام ٢٠٠٩، و٢٤٨ ٣٤ تينغي في عام ٢٠١٠، و١٣١ ٣٨ تينغي في عام ٢٠١١، و٧٩٥ ٤٣ تينغي في عام ٢٠١٢، و٣٨١ ٤٧ تينغي في عام ٢٠١٣.

١٨٥- وفي عام ٢٠١٠، استحدث نظام صحي وطني موحد، بناء على تكليف من رئيس الدولة، نزار بابيف. ويهدف هذا النظام إلى ضمان المساواة في الحصول على الخدمات الصحية وكفالة جودتها على أساس الاختيار الحر للمرفق الصحي.

١٨٦- وصارت الرعاية الجيدة في المرافق العلاجية متاحة للمرضى الآن، بسبب منح المرضى الحق في حرية اختيار المرفق العلاجي وإمكانية الذهاب إلى المكان الذي يختارونه في أية منطقة، أو في مدينة المآتي أو العاصمة. وفي عام ٢٠١٣، استخدم هذا الحق زهاء ٨٣٢ ألف مريض، وشكل سكان المناطق الريفية نسبة ٤٤ في المائة من ذلك العدد. وقدمت الرعاية المتخصصة في المرافق العلاجية بالبلد إلى ١٤ في المائة من مجموع عدد السكان، وبلغت نسبة سكان الأرياف من بينهم ٣٣,٧ في المائة.

١٨٧- وفي عام ٢٠١٠، أدخل ٦٥ نوعاً من معدات التشخيص والعلاج التكنولوجية الحديثة، وارتفع هذا العدد إلى ١٢٣ نوعاً في عام ٢٠١١. وبينما بلغ عدد العمليات الجراحية التي أجريت في مختلف المناطق ٧٥٠ عملية في عام ٢٠١٠، ارتفع هذا العدد إلى ١ ٩٠٠ عملية في عام ٢٠١١. وشيد في مدينة الأستانة، بتكليف من رئيس الدولة، مركز لعلاج أمراض القلب على أحدث المواصفات العالمية. وأجريت في المركز ٣٠٠ جراحة قلب تقريباً، من بينها حوالي ٩٠ جراحة لأطفال. وارتفع حجم خدمات الرعاية الطبية العالية التخصص بنسبة ٦٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٠، وزاد نصيب المناطق الإقليمية منها على النصف (في المائة). وبلغت التكلفة الاقتصادية لإدخال ٥ أنواع فقط من التقنيات المتقدمة في مناطق البلد الإدارية المختلفة (تركيب دعامات أوعية القلب التاجية في حالات الانسداد الحاد، واستبدال الأوعية، وما إلى ذلك) ٤١٥ بليون تينغي. وأمكن بفضل ذلك، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، إنقاذ حياة المرضى ومنع إصابتهم بالإعاقة في ٢٤ ألف حالة.

١٨٨- وفي عام ٢٠١٣، أتيحت لمؤسسات الرعاية الصحية إمكانية حيازة معدات تصل قيمتها إلى ٥٠ مليون تينغي من خلال الإيجار، واسترداد نفقات الإيجار من ميزانية الدولة.

١٨٩- واتضح من بيانات نتائج تنفيذ برنامج الدولة لتطوير خدمات الرعاية الصحية "سلامة كازاخستان"، للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، أن مؤشر وفيات النفاس في البلد بلغ ١٢,٦ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ حالة ولادة حية، في عام ٢٠١٣ (١٣,٥ في عام ٢٠١٢). وانخفض معدل وفيات الرضع بنسبة ١٧ في المائة، إلى ١١,٢ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٣، مقابل ١٣,٤٨ في العام السابق.

١٩٠- وتمثل أحد الإنجازات البارزة في إدراج خدمات الإخصاب المختبري ضمن خدمات الرعاية الصحية المجانية، وخصص مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ٣٩٦ ٢ تينغي من ميزانية الدولة لدعم برنامج هذا الإخصاب للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وارتفع عدد دورات الإخصاب المختبري في العام الجاري بمقدار ٦ مرات.

١٩١- وفي عام ٢٠١٣، بلغ معدل الإصابة بمرض السل ٧٣,٥ حالة مرضية لكل ١٠٠ ألف نسمة، مقابل ٨١,٧ حالة لنفس الفترة في عام ٢٠١٢. وانصب التركيز بشكل أساسي، في عام ٢٠١٣، على العلاج من مرض السل في مؤسسات معزولة تابعة لوزارة الشؤون الداخلية، وخصصت الموارد اللازمة لذلك ويجري تنفيذ خطة عمل مشتركة بين القطاعات في هذا الصدد. وبلغت التغطية بالخدمات العلاجية للمرضى المصابين بالسل المقاوم للأدوية المتعددة نسبة ٨٥ في المائة من المستوى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية. ولا تزال هذه المسألة محل اهتمام لدى السلطات المختصة. واعتمدت، بموجب قرار من حكومة كازاخستان، خطة متعددة المسارات لمكافحة السل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. ويتمثل الغرض من هذه الخطة في خفض معدل الإصابة بالمرض إلى ٦٣,٩ حالة لكل ١٠٠ ألف نسمة، ومعدل الوفيات إلى ٥ حالات لكل ١٠٠ ألف نسمة، وتحسين مركز البلد وفق تصنيف مؤشر القدرة التنافسية العالمي.

١٩٢- ويجري العمل في مؤسسات الرعاية الصحية على تطوير نموذج علاقة تبادلية موجبة تحت شعار "تحفيز العاملين وحيازة رضا المرضى". ويهدف هذا النموذج إلى رفع مستوى رضا الجمهور عن نوعية الخدمات الطبية وزيادة اهتمام الأطباء بالنتائج النهائية لعملهم.

١٩٣- وفي عام ٢٠١٣، طبقت في ٢١٧ مرفقاً علاجياً من أصل ٤١٨ مرفقاً في البلد (٥٢ في المائة)، سياسة الأجور المتفاوتة، بهدف تحقيق وفورات. وشمل النظام الجديد للأجور ٢٦ ألف شخص من العاملين، من بينهم ٨ آلاف طبيب تقريباً (من أصل ١٥ ألف)، وأكثر من ١٨ ألف ممرضة (من ٣٩,٠ ألف). وحدد متوسط الأجر الشهري بالنظام الجديد على النحو التالي: ٤٠٠ ١٢ تينغي للطبيب، و٣٠٠ ٦ تينغي للممرضة.

١٩٤- وفي عام ٢٠١٢، أدخلت تعديلات على الأمر الوزاري رقم ٦٨٩ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الصادر عن وزير الصحة في جمهورية كازاخستان، بشأن "أنظمة دفع أجور العاملين في مجال الخدمات الطبية بناء على حجم العمل ونوعيته ووفقاً لقطاع الأجور"، فيما يتعلق بتحديث مبادئ تحفيز العاملين في الحقل الصحي.

الحق في الضمان الاجتماعي

التوصيات ٩٥-٢ و٩٥-٨٠ و٩٥-٨٢ و٩٥-٨٣ و٩٥-٨٦ و٩٥-٩٣ و٩٧-١

١٩٥- في نهاية عام ٢٠١٣، جاء بلدنا في المرتبة رقم ٤٧ وفق نتائج نظام التصنيف الدولي للرفاه الوطني.

١٩٦- وفي عام ٢٠١١، اعتمد برنامج العمالة لعام ٢٠٢٠. وتمنح أولوية الحقوق في فرص العمالة، في إطار هذا البرنامج، للفقراء من مواطني جمهورية كازاخستان.

١٩٧- ولأغراض كفالة إعمال الحقوق الاجتماعية للمواطنين، نفذت هيئات الادعاء، في عام ٢٠١٣، ١٨٨ عملية تحقق من تنفيذ قوانين المعاشات التقاعدية، كشفت عن ٣ ٩٣٢ مخالفة. ومكنت التدابير التي اتخذتها هيئات الادعاء من حماية الحقوق المعاشية لأكثر من ٦ آلاف مواطن.

١٩٨- وجرى، لأغراض تنفيذ التدابير المقررة من أجل تطبيق توجيهات رئيس جمهورية كازاخستان، الموضحة في المقال البرنامجي المعنون "تحديث النظام الاجتماعي في كازاخستان: عشرون خطوة تجاه تحقيق مجتمع العمل الشامل"، أنشئ، في إطار وزارة العمل والرعاية الاجتماعية فريق عامل معني بإعداد منهجية لرصد أنشطة العمالة الذاتية للمواطنين في مختلف مجالات الاقتصاد، وتحديد أوجه ارتباط فئة السكان العاملين بقطاع المهن الحرة، وتحسين منهجية تحديد مستوى البطالة، ورصد المجموعة الكاملة للقوانين القطاعية في المجال الاجتماعي.

١٩٩- وصدر، بناء على المقترحات التي قدمت، القرار رقم ٣ لرئيس الوكالة الإحصائية لجمهورية كازاخستان المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بشأن "الموافقة على إجراءات تحديد عدد العاملين لحسابهم الخاص ومتوسط دخلهم الشهري، وعدد السكان العاطلين عن العمل في جمهورية كازاخستان".

٢٠٠- وفي عام ٢٠١٣، بلغ عدد متلقي الإعانات المالية الخاصة من الأشخاص الذين تربوا في دور الأطفال والأيتام والمحرومين من رعاية الوالدين، ٤٠٠ فرد من مجموع عدد متلقي الإعانات البالغ ٩٠٠ ١ فرد.

٢٠١- وصمم برنامج "ممارسات الشباب" والبرنامج الحكومي "خارطة الطريق للعمالة في عام ٢٠٢٠" بهدف مكافحة البطالة في الأجل الطويل. وتشمل الأهداف المحددة في "برنامج العمالة في عام ٢٠٢٠" خفض معدل الفقر من ٨,٢ إلى ٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٦، وكفالة عدم تجاوز معدل البطالة نسبة ٥,٥ في المائة. وسيسير تنفيذ البرنامج في هذا الصدد في الاتجاهات التالية: توفير التدريب والدعم للمساعدة في توظيف العاملين لحسابهم الخاص والعاطلين عن العمل والفقراء؛ وتعزيز تنمية الأعمال الحرة في المناطق الريفية؛ وزيادة حراك موارد العمالة.

٢٠٢- وأدرج القائمون على تطوير البرنامج الحكومي المذكور توظيف الشباب تحت سن ٢٩ عاماً ضمن أولويات البرنامج، ويشمل ذلك الشباب الذين يتربون في دور الأطفال والأيتام والفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن قوائم المشاركين في هذا البرنامج استكملت بأفراد من فئات السكان المستهدفة (بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة).

٢٠٣- وخصص لتحقيق هذا الغرض في عام ٢٠١٣ فقط، ما يقارب ١٠٥ بلايين تينغي، وفي عام ٢٠١٤، نحو ١٠٠ بليون تينغي، بينما تبلغ المخصصات المقررة لعام ٢٠١٥ زهاء ٩٨ بليون تينغي.

٢٠٤- وبلغ عدد الأفراد الذين حصلوا على دعم حكومي خلال فترة تنفيذ البرنامج (٢٠١١-٢٠١٣)، وفق بيانات ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أكثر من ٩٠٠ ٢٦٧ شخص، من بينهم: ٥٠٠ ١٥١ من الشباب تحت سن ٢٩ عاماً (٥٧ في المائة)، و٦٠٠ ١٥ شخصاً من المواطنين الفقراء. وفي عام ٢٠١٣، شمل البرنامج ٢٠٠ ١ فرد من الأشخاص ذوي الإعاقة، حصل ١٦٣ شخصاً منهم على قروض صغيرة من أجل إقامة أعمال تجارية خاصة. وبلغ متوسط حجم هذه القروض الصغيرة ٢,١ مليون تينغي.

٢٠٥- ويجري، في إطار دعم سياسة تحديث نظام المساعدة الاجتماعية، تنفيذ مشروع تجريبي لتقديم مساعدة اجتماعية مشروطة، تمنح للمواطنين/الأسر على أساس الاحتياجات الحقيقية، مع اشتراط قيام "التزامات متبادلة" بين الأطراف بموجب التوقيع على عقد اجتماعي لتفعيل الحياة الأسرية.

٢٠٦- ويعكس معدل الحد من الفقر وتيرة المساعدة الاجتماعية ذات الأهداف المحددة. وقد انخفض عدد المستفيدين من المساعدة الاجتماعية ذات الأهداف المحددة هذه، من ١,٢ مليون شخص في عام ٢٠٠٢ إلى ٧٠٠ ٦٠ شخص في عام ٢٠١٣.

٢٠٧- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، اعتمد قانون جمهورية كازاخستان بشأن "المعاشات التقاعدية في جمهورية كازاخستان"، الذي تقرر وفقاً له إنشاء صندوق موحد مفرد للمعاشات التقاعدية، من أجل ادخار استحقاقات المتقاعدين وكفالة تنميتها من خلال

التنويع المحكم والفعال لاستثمار الأصول؛ وتوحيد سن تقاعد النساء بحلول عام ٢٠١٨ بهدف زيادة فترة مشاركتهن في نظام التقاعد؛ والانتقال من نظام اشتراكات التقاعد الطوعية للمهنيين إلى نظام إلزامي، وبخاصة فيما يتعلق بالذين يعملون في ظروف عمل خطرة واستثنائية، على نحو يتيح الفرصة لإيجاد طرائق إضافية لتنمية المدخرات من أجل كفالة إمكانية التقاعد المبكر للأشخاص الذين يعملون في ظروف صعبة وخطرة.

٢٠٨- وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اعتمد قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بمسائل الضمان الاجتماعي"، الذي أدخل بموجبه، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نظام الإعانات المالية لاشتراكات التقاعد الإلزامي للمرأة العاملة أثناء وجودها في إجازة للولادة وتفرغها لرعاية الطفل حتى بلوغه سنة واحدة من العمر.

٢٠٩- ومن المقرر أن تتخذ كازاخستان قراراً بشأن التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بعد إجراء مراجعة قانونية دقيقة وتحليل الوثيقة لجهة ما يترتب عليها من التزامات مالية.

الحق في التمتع ببيئة سليمة

التوصيتان ٩٥-٩٤ و٩٥-٩٥

٢١٠- ينفذ العمل المتعلق بحماية البيئة في كازاخستان بعدة طرائق، منها: تنمية نظام "الاقتصاد الأخضر"؛ والحد من تأثير الأنشطة البشرية على صحة الإنسان والبيئة؛ وحفظ واستعادة النظم الإيكولوجية الطبيعية؛ وتطوير نظم لإدارة الجودة النوعية للبيئة وتحسين تلك النظم.

٢١١- واكتمل تطوير مفهوم كيفية انتقال جمهورية كازاخستان إلى "الاقتصاد الأخضر". ولتيسير تنفيذ ذلك المفهوم، اعتمدت خطة العمل المتعلقة بتنفيذ مفهوم انتقال جمهورية كازاخستان إلى "الاقتصاد الأخضر" للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠.

٢١٢- ويجري تنفيذ برنامج شراكة بين المناطق تحت مسمى "الجسر الأخضر"، تم إعداده بمبادرة من رئيس جمهورية كازاخستان. ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير شراكة بين بلدان أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، ويشمل وضع خطط للانتقال من نماذج التنمية التقليدية الحالية إلى مفاهيم النمو "الأخضر".

٢١٣- ومن المقرر أن تستضيف كازاخستان معرض إكسبو العالمي لعام ٢٠١٧، بشأن موضوع "طاقة المستقبل"، الذي سيكون حافزاً لتنويع وتحديث الاقتصاد الوطني، ويجذب إلى بلدنا استثمارات وتقنيات خضراء جديدة.

٢١٤- وجرى، في عام ٢٠١١، توقيع قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بالمسائل البيئية". واعتمد هذا القانون من أجل تعزيز المسؤولية الإدارية والجنائية عن استخدام الموارد الطبيعية في حالة مخالفة القوانين البيئية.

٢١٥- وشكلت بموجب مرسوم رئيس جمهورية كازاخستان رقم ٤٣٦ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اللجنة الحكومية المعنية بالتحضير لقيام معرض إكسبو الدولي المتخصص في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يتيح قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بتنظيم وتسيير معرض إكسبو الدولي المتخصص لعام ٢٠١٧ في مدينة الأستانة"، الذي اعتمد في عام ٢٠١٣، إمكانية إيجاد حلول مستقبلية لمسائل البيئة والطاقة.

٢١٦- وصدر، في عام ٢٠١٣، قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بدعم استخدامات الطاقة المتجددة".

٢١٧- ولتيسير تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس)، شرعت وزارة البيئة والموارد المائية بجمهورية كازاخستان في إعداد قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بالمسائل البيئية". ويتمثل الغرض من سن هذا القانون في استكمال أحكام ومعايير قانون البيئة بجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بتنظيم انبعاثات غازات الدفيئة، وكفالة اتساق قوانين البيئة مع اتفاقية آرهوس.

الحق في التعليم

التوصيتان ٩٥-٨٤ و٩٥-١٠١

٢١٨- تشير بيانات منظمة اليونسكو (لعام ٢٠١١) إلى أن كازاخستان تأتي في المرتبة الرابعة (من بين ١٢٩ دولة) على الصعيد العالمي، وفقاً لمؤشر تطوير التعليم. وشهدت السنوات الخمس عشرة الماضية نمو الموارد المخصصة للإنفاق على التعليم العام بنسبة ٩,٥ في المائة. ويجري العمل على تنفيذ برنامج الدولة لتطوير التعليم حتى عام ٢٠٢٠، بهدف إدخال تحديث جذري في جميع مراحل التعليم - بدءاً من المرحلة قبل المدرسية وحتى التعليم العالي.

٢١٩- وعلى الصعيد الوطني ٧٦٤ ٨ مؤسسة دراسية على مستوى المرحلة قبل المدرسية، و٦٢٦ ٧ مدرسة عامة، و٨٤٩ مؤسسة تعليم تقني ومهني. ويعمل في نظام التعليم العام

بكازاخستان حوالي ٥٠٠ ألف فرد من المعلمين والتربويين والعلماء، ويتلقى التعليم فيه حوالي ٥ ملايين فرد، من بينهم لاجئون ومهاجرون وأطفال ذوو احتياجات خاصة.

٢٢٠- ويجري العمل على إدخال نظام التعليم العام ذي الاثني عشر عاماً في كازاخستان.

٢٢١- ونتيجة لإطلاق برنامج الأطفال التلفزيوني "بلابان"، شهد عام ٢٠١٠ وحده فتح حوالي ٣٥ روضة للأطفال وتأسيس ٥٣٤ ١ مركزاً للصغار و١٣٧ روضة أطفال خاصة. وارتفع عدد الأطفال الملتحقين بمؤسسات التعليم قبل المدرسي بنسب تتراوح بين ٣٠ و٥٥ في المائة.

٢٢٢- ويجري بالاستناد إلى "جامعة نزار باييف" الجديدة وضع نموذج مبتكر لمؤسسات تعليم عال ذات توجه يراعي اتجاهات الطلب في السوق. وستشكل ٢٠ مدرسة صفوية، يجري العمل على فتحها بتوجيه من الرئيس في جميع أنحاء البلد، القاعدة الرئيسية لتعليم الأطفال الموهوبين وإعدادهم للالتحاق بأفضل الجامعات.

٢٢٣- ويتبادل البلد الخبرات في مجال التعليم من خلال الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وغيرها من المناسبات ذات الصلة. ووقعت حكومة جمهورية كازاخستان على اتفاقات للتعاون في مجال التعليم مع مجموعة من البلدان.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان

التوصيات ٩٥-٨٧ و٩٥-٨٩ و٩٥-٩٦

٢٢٤- لكفالة حصول جميع الأطفال على القدر الضروري من المعارف السياسية والقانونية، يجري تدريس موضوع "الإنسان والمجتمع والقانون" بواقع ٣٤ ساعة في الصفوف من التاسع إلى الحادي عشر، وتدريس موضوع "معرفة الذات" في الصفوف من الخامس إلى التاسع. ويجري، على سبيل المثال، في إطار موضوع "معرفة الذات"، تدريس الموضوع الفرعي "الإنسان والمجتمع" للصفوف من السابع إلى التاسع.

٢٢٥- وتعمل في مؤسسات التعليم أفرقة مدرسية للدعوة ورد المظالم، بهدف شرح الجوانب القانونية ذات الصلة للطلاب.

٢٢٦- وانعقد في عام ٢٠١٢، أول منتدى لأمناء المظالم في مدينة بافلودار. ويتزايد عدد المشاركين في أعمال أفرقة الدعوة المجتمعية تحت شعار "المرصد القانوني"، بهدف تعريف الأطفال بحقوقهم، وتنظيم ألعاب مبسطة لتعزيز معارف الأحداث المتعلقة بالقانون وبمسؤولياتهم.

٢٢٧- ويجري تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية لجمهورية كازاخستان للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، التي أتيحت في إطارها، منذ عام ٢٠١٢، إمكانية الوصول الحر والشامل إلى قاعدة البيانات

المنهجية والوافية للقوانين المعيارية لنظام "العدالة"، المتاحة على الإنترنت في الموقع الشبكي www.adilet.zan.kz.

٢٢٨- ووضعت وزارة العدل في جمهورية كازاخستان خطة متعددة المضامين وتعمل على تنفيذها بصورة منهجية من أجل رفع مستوى الثقافة القانونية للمواطنين، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وخصص لتنفيذ تلك الخطة، منذ عام ٢٠١٢، مبلغ ٢٣٩ مليون و٣٢٥ ألف تينغي من ميزانية الدولة.

حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصيات ٩٥-١ و٩٥-٣ و٩٥-٥ و٩٥-١١ و٩٥-١٢ و٩٥-٨٥

٢٢٩- تحرص حكومة جمهورية كازاخستان على وضع التعليم الشامل للجميع تحت سيطرتها المباشرة والمستمرة. وتقوم الحكومة، بالتعاون مع السلطات المحلية، بتنفيذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين نوعية حياة الأطفال ذوي العاهات الخلقية. وأدرجت هذه التدابير في البرنامج الحكومي المتعلق بتنمية التعليم من كازاخستان للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وفي الخطط الاستراتيجية لوزارة التعليم والعلوم، وكذلك في مشروع مفهوم التنمية الاجتماعية في جمهورية كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠. ونوقشت هذه المسألة مرتين خلال السنوات الثلاث الماضية، في اجتماع اللجنة الحكومية المشتركة بين الهيئات وبمشاركة المنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، نوقشت المسألة أيضاً في اجتماع المجلس الاستشاري التداولي للمنظمات غير الحكومية، التابع لوزارة التعليم والعلوم في جمهورية كازاخستان (نيسان/أبريل ٢٠١٣). ويتمثل أحد مجالات العمل السبعة للمجلس في ترقية الخدمات الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة وتحسين التشريعات في مجال سياسة الحكومة الاجتماعية لصالح الأطفال.

٢٣٠- وينبغي، وفقاً للبرنامج الحكومي المتعلق بتنمية التعليم من كازاخستان للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، أن تصل نسبة المدارس المستوفية لشروط توفير التعليم الشامل للجميع إلى ٧٠ في المائة من مجموع عدد مدارس التعليم العام بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٣١- وقد اكتمل تنفيذ المرحلة الأولى (٢٠١٢-٢٠١٣) من خطة العمل المتعلقة بتدابير كفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين نوعية حياتهم في جمهورية كازاخستان للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٨، التي اعتمدت بموجب مرسوم حكومة جمهورية كازاخستان رقم ٦٤ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢٣٢- ويجري العمل على إيجاد حلول لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين نوعية حياتهم، من قبل وزارة العمل والحماية الاجتماعية، بالتعاون مع القطاع غير الحكومي.

٢٣٣- ومن أكثر الآليات فعالية في هذا العمل، المجلس المعني بالتنسيق في مجال توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يعمل ضمن أجهزة الدولة منذ عام ٢٠٠٥، والذي يشغل ممثلو المنظمات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة ١٦ مقعداً في عضويته ذات الثلاثين مقعداً (أي نسبة ٥٣,٣ في المائة).

٢٣٤- وقد وقعت كازاخستان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري الملحق بها المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وترمي الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل والحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، إلى إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بالتصديق المرتقب على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٣٥- ولأغراض تنفيذ الرقابة على عملية تهيئة بيئة يسهل الوصول إليها، أدخل في عام ٢٠١٣، على المادة ٢٥ من قانون جمهورية كازاخستان بشأن "توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة" تعديل بشأن منح ممثلي المنظمات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة مقاعد في عضوية لجان القبول.

٢٣٦- وتجري مناقشة مشروع قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، ومشاريع القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تنفيذ مشروع قانون إشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٣٧- ويجري العمل على إعداد مشروع قانون جمهورية كازاخستان بشأن "فرص العمل الاجتماعي"، من أجل توسيع نطاق استخدام إمكانات العمل لدى الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٣٨- ويجري العمل حالياً في كازاخستان لتهيئة الظروف من أجل التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولهذا الغرض، اعتمدت خطة العمل الوطنية طويلة الأجل المتعلقة بكفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين نوعية حياتهم في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨. ويجري العمل وفقاً لهذه الخطة على إعداد قوانين وأنظمة لضمان الامتثال الإلزامي بمبادئ تيسير سبل الحصول على المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشغيل قنوات تلفزيونية مدعومة، ونشر أوامر الدولة في هيئة مطبوعات خاصة (صحيفة، مجلة) للأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر، وتكييف موارد الإنترنت الرسمية للسلطات العامة مع مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على استخدام الحاسوب، في إطار النظام الاجتماعي للدولة. وأعد مفهوم مشروع قانون جمهورية كازاخستان بشأن "إدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، وجرى استعراضه

وإقراره من قبل اللجنة المشتركة بين الهيئات والمعنية بالأنشطة التشريعية لحكومة جمهورية كازاخستان.

خامساً- المهام المستقبلية

٢٣٩- تعد جمهورية كازاخستان من الدول القليلة التي لديها فهم واضح للتنمية المستقبلية لمؤسسة حقوق الإنسان. وانضمت كازاخستان خلال السنوات الأربع الماضية إلى الصكوك الاستراتيجية المعنية بجميع مجالات حقوق الإنسان.

٢٤٠- وتتمثل الوثيقة الاستراتيجية الرئيسية في "استراتيجية كازاخستان للفترة حتى عام ٢٠٥٠: المسار الجديد لسياسة الدولة"، التي تحدد المهام المستقبلية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وحماية الأمومة والطفولة، والعناية بالأسرة ومؤسسة الزواج، والهجرة، والحماية من الاسترقاق الجنسي، وممارسة المواطنين لحقهم في الحصول على الحماية القانونية، وتحديث النظام القضائي وتعزيز قدرته، وتحسين سمعة نظام القضاء ومصداقيته لدى المجتمع.

٢٤١- وأعدت لجميع أجهزة السلطة المركزية بجمهورية كازاخستان استراتيجيات قطاعية، تحدد الأهداف لمدة ٥ سنوات، بما في ذلك الأهداف في مجال حقوق الإنسان.

٢٤٢- واعتمدت مجموعة من البرامج الحكومية والمفاهيم والمبادئ الفقهية، وبخاصة البرنامج الحكومي لمواصلة تحديث نظام إنفاذ القانون للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.